أثر التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة

(2002- 2015)

اعداد

جمال محمد سلطان بن هويدن الكتبي

اشراف

الاستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

الجامعة الإردنية

كلية الدراسات العليا

نيسان 2016

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: " أثر التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة (2002- 2015) "، وأجيزت بتاريخ : 26/ 4/ 2016 .

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور أمين المشاقبة / سياسة مقارنة مشرفاً التوقيع ....

الاستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع / علاقات دولية عضواً التوقيع ....

الدكتور هاني عبد الكريم أخو رشيدة/ علوم سياسية عضواً التوقيع ....

الاستاذ الدكتور جمال عبد الكريم شلبي/ علاقات دولية محكم خارجي التوقيع ....
(الجامعة الهاشمية)

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- **إلى وطني الغالي .. قلعة العلم ... أعجوبة العصر ... الشعب الأصيل .. والقيادات الوفية.. البناة المهارين ... أبناء باني مجد الإمارات الحديثة المغفور له الشيخ زايد وأشقائه شيوخ وقادة الدولة.**
- **إلى بلد النشامى .. الأردن الغالي .. ملكاً وشعباً ... عرفاناً بالجميل.**
- **إلى والداي ... عنوان الطيبة والسماحة والبساطة .. من أمدني بسبل الاصرار على السير بطريق العلم والمعرفة .**
- **إلى زوجتي رفيقة دربي الزاهر... وإلى فلذات كبدي محمد وسلطان وعبد الله ، يا من كنتم خير عون لي بصبركم ومساندتكم الطيبة ...**
- **إلى أشقائي ... سندي في دروب العمل والحياة والعلم ...**
- **إلى زملائي .. وكل من أسهم في تقديم العون لي في هذا الجهد العلمي .. أو نصيحة في مجالات الحياة الزاهرة ....**

جمال محمد سلطان الكتبي

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيقه وبعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور أمين المشاقبة الذي كان لتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة وعطفه الكريم الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين الشيء الكثير في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي رئيس قسم العلوم السياسية وبقية الأساتذة الكرام في الجامعة الأردنية ، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والمودّة .

جمال محمد سلطان الكتبي

نموذج التفويض

أنا جمال محمد سلطان بن هويدن الكتبي، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

قائمة المحتويات

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

الخاتمة

قائمة الجداول

أثر التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة

(2002- 2015)

اعداد

جمال محمد سلطان الكتبي

اشراف

الاستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية السياسية ، ودراسة مراحلها، والوقوف عند دور السلطة السياسية في التنمية السياسية، وتحديد مفهوم الانتماء الوطني ودوره في التنمية السياسية، والتعرف على دور المشاركة السياسية في التنمية السياسية، وبيان دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير عمليات التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دول الأمارات العربية المتحدة، خلال الفترة الواقعة بين 2002 – 2015 .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الدراسة الميدانية، والمنهج الوصفي التحليلي أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقنّنة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وتكون مجتمع الدراسة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى عينة من (300) مواطن ومواطنة تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية ،تم استطلاع آرائها عبر استمارة تم تحليلها من أجل التوصل إلى النتائج في هذه الدراسة.

وتوصل الباحث إلى نتيجة رئيسية تشير إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ضمن معامل ارتباط بيرسون بين التنمية السياسية وكل من السلطة السياسية والمشاركة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة.وأوصت الدراسة بالتأكيد على اعتماد الشفافية بالفعاليات الحكومية، ومراعاة التنسيق الدائم بين أفراد المجتمع الإماراتي وأجهزة الدولة، وإنشاء مراكز متخصصة مستقلة ومحايدة لقياس الراي العام، نشر الوعي بالحقوق والحريات العامة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

شهد حقل التنمية اهتماماً متزايداً من قبل الكتاب والباحثين بالشؤون الدولية مع حلول القرن الحادي والعشرين، وذلك نتيجة لتنامي الدعوات التي تطالب بإعادة بناء الدول القومية عامة، ودول منطقة الشرق الأوسط خاصة، من خلال مشروع خارجي، حتى بدت هذه الدعوات وكأنها ظاهرة أخذت تنتشر بشكل سريع ، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، ورغم كل ذلك إلا أن هذه الدعوات لم تؤد إلى تطور أدب متكامل أو نظرية محددة للدور الخارجي في بناء/ إعادة بناء الدولة، إذ إنطلقت كثير من الدراسات الأمنية الداعية لحفظ السلام عبر اتباع نهج سياسة بناء الدولة باعتبارها المكون الرئيس في عمليات بناء السلام التي أصبحت من الأمور التي لا مفر منها ومسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، خاصة تجاه المجتمعات الخارجة من الحروب الأهلية أو تلك المجتمعات التي تعيش حالة الصراع والحروب المستمرة، أو مجتمعات الدول المرشحة للدخول في حالة حروب جراء تنامي حالة التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ فيها.

وقد أكدت تلك الدعوات على الاهتمام بالتنمية بعد مراعاة الجانب الأمني في عملية بناء الدولة أو بناء الأمة ، ليس فقط من حيث اعتبار التنمية جزءاً من سياسة بناء السلام وتحقيق الأمن العالمي، ولكن أيضاً من خلال النظر إليها كعمليات بناء أساسية يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحولات الديمقراطية، بحيث كانت الأولوية لتحقيق الأمن، ومن ثم عمليات التنمية السياسية التي تدخل بضمنها قضايا الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان.

وعليه فقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة بطريق التنمية السياسية، معتمدة على حالة الانتماء الوطني لدى أبناء الدولة عبر النظرة التي تقول بأن الانتماء ما هو إلا شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه، فالانتماء هو إحساس إيجابي تجاه الوطن.

ويرتبط الانتماء بالانتساب إلى الجماعة والوطن ومؤسسات المجتمع المدني بحيث يكون هذا الانتساب لكيان يتوحد الفرد معه ويصبح مندمجاً فيه باعتباره عضواً مقبولاً ومتقبلاً له، وله شرف الانتساب إليه ويشعر بالأمان فيه، كما أن الانتماء فطرة تتبلور بتلقي الفرد المعلومات والأفكار من بيئته بطريقة تراكمية على اعتبار أن الفرد كائن اجتماعي يعيش في جماعة وليس بمفرده .

لذلك سخر رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان إمكانات الدولة في طريق التنمية لبناء نظام سياسي رصين في دولة عصرية فريدة من نوعها في منطقة الخليج العربي بالتعاون مع أشقائه حكام الامارات، في ظل ظروف ومتغيرات دولية وإقليمية غاية في الصعوبة مع توفر عدد من المعطيات الداخلية التي كانت تركز على ضرورة إحداث تحولات مهمة على أولويات سياسة نظام الحكم القائم، فكان التوجه نحو الاهتمام بحقوق الإنسان وفتح المجال للمشاركة السياسية، بما يتلائم مع وضع الدولة وشعبها، بحيث لم يعد طريق التنمية خياراً من مجموعة خيارات يمكن المفاضلة بينها بل أصبح ضرورة داخلية قبل أن تكون خارجية؛ لكي يعزز النظام السياسي من دوره، بعد أن أصبح للدولة دور فاعل في مقدرات منطقة الشرق الأوسط وأوضاعها البالغة الأهمية في السياسة الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير عمليات التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دول الأمارات العربية المتحدة. هذا وقد استوجبت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم التنمية السياسية ؟ وما هي مراحلها ؟
2. ما دور السلطة السياسية في التنمية السياسية؟
3. ما دور المشاركة السياسية في التنمية السياسية؟
4. ما دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية؟
5. ما الانتماء الوطني، وما دوره في التنمية السياسية؟

أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتركز على عمليات التنمية السياسية في دولة الإمارات المتحدة وهي هادفة إلى:

1. التعرف على مفهوم التنمية السياسية ، ودراسة مراحلها.
2. الوقوف عند دور السلطة السياسية في التنمية السياسية.
3. تحديد مفهوم الانتماء الوطني ودوره في التنمية السياسية.
4. التعرف على دور المشاركة السياسية في التنمية السياسية.
5. بيان دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي :

1. تسهم الدراسة في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في المنطقة العربية في التعرف على مفاهيم التنمية السياسية والانتماء الوطني، والإصلاح والديمقراطية، والمشاركة السياسية وحقوق إنسان؛ من أجل إعطاء دفعة قوية لهذه المفاهيم بغية تحقيق الاستقرار السياسي المفضي للرعاية الإنسانية في دول الإمارات العربية المتحدة.
2. توفر الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن العربي للاطلاع على كيفية الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى المجتمعات العصرية من خلال عمليات التنمية السياسية والإصلاح.

فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة التحقق من صحة فرضياتها الآتية :

1. الفرضية الأولى

الفرضية العدمية الأولى (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور السلطة السياسية وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية.

الفرضية البديلة الأولى (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور السلطة السياسية وبين عمليات التنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة.

2. الفرضية الثانية

الفرضية العدمية الثانية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة .

الفرضية البديلة الثانية (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. الفرضية الثالثة

الفرضية العدمية الثالثة (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

.**الفرضية البديلة الثالثة (H1):** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4. الفرضية الرابعة

الفرضية العدمية الرابعة (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية البديلة الرابعة (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

5. الفرضية الخامسة

هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تبعاً للمتغيرات (الجنس، العمر، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، المستوى المهني، الدخل الشهري، السكن)

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين 2002 – 2015 ، وهي الفترة التي شهدت متغيرات إقليمية ودولية عديدة في العالم وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

الحدود المكانية: دول الإمارات العربية المتحدة .

الحدود البشرية: شعب دول الإمارات العربية المتحدة.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

مفهوم التنمية:

- **التنمية لغوياً** :

هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

- **التنمية اصطلاحاً** :

تمثل نظرية التنمية أحد موضوعات علم السياسة التي تتجلى بشكل كامل بين المجتمع والعلم. وهي الحقل الذي يجمع الفروع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهي ليس علماً موجهاً للداخل بقدر ما هي اقتراب لدراسة الخارج، أي أنها لا تعتبر من فروع العلوم التي تدرس

المجتمع الغربي وتتعاطى مع إشكالاته، وإنما هي حقل معرفي يعكس نظرة المجتمع الغربي تجاه المجتمعات الأخرى، واقترابه منها ومنهجه في دراستها [1].

وعرّف عدد من الكتاب والباحثين التنمية بأنها :

- " عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب يهـدف إلى الارتقـاء بالمجتمعات إلى مستوى الدول الصناعية. وهي عملية متعددة الجوانب ومقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي لنمط الحياة الغربية ويمكن للدول النامية محاكاة ذلك [2].
- " العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية معينة ، وتختلف التنمية عن النمو الذي هو مصطلح يقصد منه عملية التغير والتحول التدريجي والبطيء بقدر ضئيل وهو أقرب إلى التغيير الكمي بينما في عملية التنمية يكون التغير كبير ويطال الجوانب الوظيفية وهو أقرب إلى التغيير الكيفي " [3] .

- **التعريف الاجرائي للتنمية:** هي مجموعة العمليات التي تسهم في تحقيق الإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي، كونها تعمل على احداث تغيير شامل أو جزئي في الأوضاع السياسية أوالاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الانتقال بالوضع الإنساني من وضعية التخلف إلى الرفاه والإستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

مفهوم التنمية السياسية :

- **التنمية السياسية اصطلاحاً** :

يُعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم استخداماً من قبل رجال الدولة وصانعي القرار؛ إذ لم تصل استخداماته الأكاديمية والبحثية مستوى استخدام رجال السياسة له. بحيث خلق إشكالية لها علاقة بالمنهجية التي يتم من خلالها دراسة هذا المفهوم، وذلك لتعدد التعريفات الخاصة بحقل التنمية السياسية وكثرتها، والتي من بينها :

---

[1] عارف ، نصر محمد (2006) **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة : التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق،** عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ص (182).

[2] Lucian, Pye, W. (1972). **Aspects of Political Development**, Amerined,p:215..

[3] شافعي ، محمد زكي (1967). **التنمية الإقتصادية** ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ص(78).

- " هو الحقل الذي نشأ وترعرع في أحضان علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة ، وقد أصبح على غاية كبيرة من التعقيد نظراً لكونه يحمل دلالات قيمية وأيديولوجية غايتها الوقوف أمام التوسع الشيوعي" [1].
- " عملية بناء للديمقراطية وإقامة مؤسسات ديمقراطية لتحقيق الاستقرار والتغير المنتظم، من أجل اعادة بناء الدولة القومية عبر تنظيم الحياة السياسية والقيام بمهامات سياسية وتأسيس نظام بيروقراطي فعّال من أجل تحسين الأداء الإداري والقانوني في الدولة "[2] .

- **التعريف الاجرائي للتنمية السياسية :**

تلك العمليات التي تقوم بها السلطة السياسية وغرضها تحسين بنية مؤسسات النظام السياسي، بحيث تجعله قادراً على تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات أي سياسات وقرارات لخدمة أهداف المجتمع ومصالحه.

مفهوم الانتماء الوطني:

- **الانتماء لغة** :

الانتماء هو الانتساب، يقال: انتمى فلان الى فلان اذا ارتفع اليه في النسب [3] .

- **الوطن لغة** :

هو المنزل تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله وأَوْطَنَهُ: اتخذه وَطَناً. يقال أَوْطَنَ فلانٌ أَرض كذا وكذا أَي اتخذها محلاً ومُسْكَناً يقيم فيها [4] .

- **الانتماء الوطني اصطلاحاً** :

يمثل الانتماء بصورة عامة حالة الانتساب من قبل الأفراد الى أمر معين أو جهة محددة سواء على المستويين المادي والمعنوي ، أما التعريف الخاص بالانتماء الوطني فهو:

- "الانتساب الحقيقي من الفرد لوطنه فكراً والذي تجسده الجوارح عملاً، وبما ان الانتماء انتساب الفرد لوطن، فإن هذا ما يعبر عنه بالجنسية، لانها تقوم على اساس فكرة التبادل بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات، ويغذي هذه الفكرة احساس روحي لدى الفرد برغبته في الانتماء إلى هذه الدولة" [5] .

---

[1] عبد الرحمن ، حمدي (2001). توطئة الترجمة العربية، في : هيجوت، ريتشارد. **نظرية التنمية السياسية**، عمان، مطبعة الجامعة الأردنية ، ص (7).

[2] Lucian, Pye, W. (1972). **Aspects of Political Development**, Amerined, p: 215.

[3] الفيروز ابادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(1988). **القاموس المحيط**، القاهرة ، دار المحيط، ص1727.

[4] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (1987) . **لسان العرب**، ج15،القاهرة ، المطبعة الميرية ، ص342.

[5] الشميري، سمير عبد الرحمن(2001)، **المواطنة المتساوية (اليمن نموذجاً)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص227.

- " الشعور الداخلي الذي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه" . أو هو " إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق" [1] .

- **التعريف الاجرائي للانتماء الوطني :**

هو الشعور الباطن الذي يكمن في داخل الأفراد، والذي يمثل حالة انتسابهم إلى البقعة الجغرافية التي يقطنون فيها والتي تعرف بالوطن، ويتجسد هذا الشعور عملياً بمقدار التضحيات التي يقدمها كل فرد تجاه وطنه ، وفكرياً في القيم والمبادىء والآراء ، ومعنوياً من خلال المشاعر والأحاسيس التي يحملونها .

---

[1] إبراهيم ، محمود أبوزيد (1986). **المضمون الاجتماعي للمناهج**، مؤسسة الخليج العربي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري للتنمية السياسية والانتماء الوطني

أشرت كثير من المراكز البحثية المختصة بالسياسات الدولية أن العالم قد أصبح موحداً مع مطلع القرن الحادي والعشرين في انجذابه إلى النموذج الليبرالي، الذي يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية، أكثر من انجذابه إلى أي نموذج فكري آخر. إذ أصبحت الحرية هي القيمة الصاعدة عالمياً، بعد أن تراجعت معظم النماذج السياسية والفكرية الأخرى، وعلى رأسها النموذج الإشتراكي، الذي دافع عن أولوية العدالة خلال النصف الأول من القرن العشرين نتيجة النجاحات التي تحققت في منظومة الدول الاشتراكية على الصعيد العالمي [1].

أما النصف الثاني من القرن العشرين فقد شهد نشطاً تنظيراً معنياً بالتنمية السياسية سواء كان ماركسياً أو ليبرالياً ، ركز بطرق مختلفة على الجوانب الفكرية على حساب الحياة المادية ، إذ أخذت الأفكار تؤدي دورها الخلاق في مجرى التاريخ الذي حدث في دول العالم الثالث، وحدث تحول في اهتمام المنظرين الغربيين المختصين بالمجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، نحو مشكلات العالم النامي الساعي إلى التحرر في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي أحدثت تغيرات سياسية واقتصادية كانت تعد من المعوقات التي تعترض دول هذا العالم سواء المتعلقة بالانتاجية الاقتصادية، أو المرتبطة بالعقلانية والعلمانية [2] .

وتركزت الاهتمامات النظرية لدراسات التنمية في تلك الحقبة الزمنية حول النمو والتحديث والتقدم والتنمية ، بحيث حققت تقدماً نظرياً يفوق ما تحقق في الواقع العملي في الدول النامية [3].

ثم أصبح للاستثمار الأجنبي دور مهم في جهود تنمية اقتصاديات الدول النامية التي أخذت تتجه نحو اقتصاد السوق، بحيث تركزت عناصر التحليل الاقتصادي على العلاقة الطردية القائمة بين الاستثمار والتنمية على المستوى الكلي Macro، والمستوى الجزئيMicro، سواء كان الاستثمار محلياً أو أجنبياً [4] .

---

[1] عبد الله ، عبد الخالق (2004). عولمة السياسة والعولمة السياسية، في : ثابت، أحمد وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 50 .

[2] Black, C.E. (1967). **The Dynamics of Modernization,** Harper Row, New York, P: 7.

[3] هيجوت، ريتشارد (2001). **نظرية التنمية السياسية**، عمان، ،ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ،مطبعة الجامعة الأردنية، ص 22.

[4] Ray, S. (2012). **Impact of FDI an Economic Growth on India an Integration analysis,** University of Calcutta.

ولم يكن خافياً على المهتمين بشؤون التنمية في الدول العربية أهمية الاستثمارات الانتاجية لتحقيق أهداف التنمية خاصة بعد أن تحقق الاستقلال السياسي للدول العربية، حتى بالنسبة للدول التي نهجت النهج السياسي الاشتراكي التي رحبت هي الأخرى بالاستثمار الأجنبي المباشر خدمة لأغراض التنمية وتحسباً من اتجاه الشركات متعددة الجنسية (Multinational)، والشركات متعدية الجنسية (Transnational) لاستخدام استثماراتها في مجالات اقتصادية ريعية، من دون الاهتمام الجدي برفع مستويات الطاقات الانتاجية الحقيقية لهذه الدول وتنويع مصادر دخلها [1] .

لذلك فإن نظرية التنمية الراديكالية التي نمت أواخر ستينات القرن العشرين قد اكتسبت مصداقية وفاعلية في ظل أزمة الليبرالية الأمريكية ، تلك الأزمة التي اتسمت بنزعة التشاؤم، حيث فشلت مجتمعات العالم النامي في تحقيق ما كن متوقعاً لها على المستوى النظري، ثم بدت الروح التشاؤمية تمثل تحدياً صارماً لنظرية التحديث خاصة بعد أن شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال مستشارين مدنيين وعسكريين لجنوب فيتنام، وبحلول عام 1965، بدأت في إرسال قوات عسكرية وشن غارات جوية على شمال فيتنام، حيث استمر التورط الأمريكي في هذه الحرب حتى عام 1973؛ الأمر الذي زاد من التوجهات الفكرية المعارضة للحرب كونها قد احدثت تحولاً سياسياً جراء العجز العلمي المتزايد والتصورات الأيديولوجية لنظرية التنمية الليبرالية [2] .

وتزامن مع تلك التصورات تنامي حالة التقاطع بين اتجاه الانتماء الوطني مع مسارات الدولة القومية التي تعددت أشكالها في التاريخ السياسي الغربي، فيما اهتم تاريخ منطقة الشرق الأوسط بدور الجغرافيا السياسية ضمن أطر متعددة لمنظومة الدولة فبرزت مفاهيم وتسميات لم تكن مألوفة سابقاً كالسلطنة، والملكية، والدولة القومية، والدولة الاتحادية الفدرالية والكونفدرالية والجمهورية، وتسميات أخرى كالطائفية والاثنية والعرقية والدينية واللغوية، وعندها تلاقى مفهوم الانتماء الوطني مع مسار الدولة بتعدد اتجاهاتها ، وتكاد تتطابق أبعاد الانتماء الوطني مع اتجاهات الدولة كلما واجهت مجتمعات الدول تساؤلات حول وجودها وصيغة العقد الاجتماعي الذي يقوم فيها، بل كلما تهددت وحدة الوطن ووحدة الدولة [3] .

وأصبح الوصول إلى مبدأ المواطنة وتجسيد مقتضياتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، يتطلب على المستوى العملي بذل الجهود الشاقة للابتعاد عن الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع، الذي يؤكد على الحرية والمساواة بصرف النظر عن الأصول العرقية والأثنية

---

[1] نجار، أحمد منير . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية .. الواقع والتحديات ، الكويت، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 42، العدد 4 ، يوليو 2014 ، ص 57 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

[2] Berman, B.J.(1978). Letter to the Editor, **American Political Science Review,** 72 (2) : 208.

[3] حسين، عدنان السيد (2013). **المواطنة، أسسها وأبعادها**، بيروت ، منشورات الجامعة اللبنانية، ص 9 .

التي ينحدرمنها الشعب، وأظهرت كثير من المعطيات والتداعيات التي شهدتها الدول العربية أن تراخي الإرادة السياسية تجاه هذه القيم، كان من أبرز اسباب تدهور الأوضاع وتقهقرها في مختلف الميادين والمجالات، وذلك نتيجة عدم تمتع الإنسان بحقوقه وغياب التقنين الذي يحمي حرياته من الضياع والتلاعب، الأمر الذي غابت فيه علاقة الإنسان المطلوبة مع واقعه السياسي والاجتماعي [1] .

وعليه فأن الحاجة أصبحت ماسة لعمليات التنمية السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار الوطني، وهنا تبلورت مفاهيم عديدة عن طبيعة العلاقة التي تجمع التنمية السياسية بالانتماء الوطني، الأمر الذي أحدث إشكالية ترتبط بمدى أثر التنمية السياسية في الانتماء الوطني باعتباره منظومة لها أبعاد مختلفة ضمن الإطار الجيوسياسي الحاضن المتمثل بالدولة ومساراتها المتعددة.

وهذا ما تحاول الدراسة الولوج إليه عبر دراسة الحالة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أخذت تنظر إلى التنمية السياسية على أنها عملية متكاملة الجوانب تمر بمراحل وتتأثر بالعديد من العوامل، وتكون البيئة الداخلية للنظام السياسي هي المحدد الأهم في تقرير مدى حاجة الدولة إلى التنمية؛ لأن هذه الحاجة تنبع من تطور المجتمع الذي برزت فيه عناصر جديدة تتطلب إجراء تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد، نتيجة تأثر نشاطات النظام بالفعاليات الناتجة عن مختلف عناصر المجتمع المدني ، التي يحاول كل طرف فرض رؤيته في عملية التنمية المنشودة ومحاولة تحقيق مكاسب فضلاً عن تفاعل هذه العناصر مع النظام السياسي من خلال العديد من القنوات الرسمية، ومن أهمها السلطتين التشريعة والتنفيذية اللتين تمثلان المكان الصحيح لتوجيه انطلاق عملية التنمية الجادة والتي لا تكون مجرد شعارات، إضافة لدور المؤسسات غير الرسمية، كمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والندوات الفكرية والمؤتمرات المتخصصة التي تظهر مدى الحاجة إلى التنمية .

ثم يأتي دور البيئة الخارجية المحيطة بالنظام السياسي في الدولة التي لم تكن في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كونها عضواً في المنظومة الدولية تؤثر وتتأثر بها، ولقد كان للاحداث التي توالت في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين اثر كبير على مجمل الحياة السياسية في مختلف دول العالم، فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في النظام الدولي، صاحب ذلك مجموعة من المتغيرات التي كان لها جملة من التداعيات الإقليمية السلبية، تبعه طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط

[1] محفوظ، محمد (2004). **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك**، بيروت، المركز الثقافي العربي ، ص7 .

الكبير عام 2004 في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه السياسي في نيسان 2003 وما رافقه من أحداث، حيث ساهمت هذه التداعيات في دفع صناع القرار السياسي في عدد من دول العالم لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الوضع الإقليمي الجديد وتتكيف معه ، حيث شهدت تلك الدول جملة من الإصلاحات التي تهدف للسير في طريق التنمية والتي واكبت التطورات السياسية في محيطها الدولي والإقليمي ، بخلاف الدول العربية الأخرى التي لم تتقدم على طريق التنمية والإصلاح إلا بعد طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتعرضها لاتهام رعاية التطرف الديني والإرهاب، كما إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لأجندتها الخاصة فيما يتعلق بالنظام الدولي ككل وبتوجهات هذا النظام ، حيث حمل النظام الدولي بقيادتها شعارات رئيسية هي الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر(الرأسمالية) ، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر هذه المبادئ في مختلف دول العالم ، ومن المناطق التي تأثرت بذلك المنطقة العربية .

وقد تأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتداعيات المرافقة لمرحلة الاضطراب السياسي التي عاشته المنطقة العربية نتيجة سلسلة التطورات على المستوى الإقليمي والدولي، خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد على العالم وانتشار موجة الإرهاب وتداعياتها، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والاحتلال القهري للعراق والمبادرة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير وما تحمله من دلالات غير آمنة.

وعلى المستوى النظري واستناداً لما سبق فإن التنمية السياسية تمر بالمراحل الآتية :

1. مرحلة الإعداد للتنمية السياسية

ترتبط مرحلة اعداد الأفراد والمجموعات بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهم، وفي ضوء الثقافة السياسية المتولدة أو الناتجة من التنشئة الاجتماعية السياسية، أو في ضوء موقف معين، لأن الموقف هو: استعداد عقلي وعصبي صقلته التجربة وله تأثيرات موجهة أو أفعال أو ردود فعل إزاء كل المواضيع أو الوضعيات التي يرتبط بها [1] .

وظهرت طبيعة الاعداد للتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التطور والنهضة التي شهدتها الدولة، والتي ما كان يمكن لها ان تصل إلى هذا النحو الكبير، لولا ما تحقق لها من استقرار سياسي بفعل الاستراتيجية التي ترتكز إلى أسس اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعلمية كانت مرهونة بتوجهات قيادات الدولة مجتمعة أو منفردة، حتى أصبحت دولة

[1] الأسود، صادق (1990). **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده** ، بغداد ، وزارة التعليم العالي.

الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول العالم تميزاً بهذا الصدد، نتيجة توافر الرؤية الحصيفة لطبيعة علاقاتها الداخلية مع أفراد الشعب، والخارجية مع دول المنطقة والعالم.

وتستند مرحلة الاعداد للتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة حالها حال كثير من دول العالم السائرة في طريق التنمية إلى مرتكزين أساسيين هما :

أ. **الثقافة السياسية :** أخذت مفردة الثقافة لغوياً من كلمة ثقف: وثقف معناها حاذق أو فاهم ، ثم أتبع المختصون باللغة والأدب تلك المفردة، فقالوا ثقف لقف وقال أبو زياد رجل ثقف لقف رام. وروى اللحياني رجل ثقف لقف وثقف لقف وثقيف لقيف بين الثقافة واللقافة، وقال ابن السكيت رجل ثقف لقف إذا كان ضابطاً لما يحويه قائماً به، ويقال ثقف الشيء وهو سرعة التعلم، أما ابن دريد فقال : ثقفت الشيء حذقته وثقفته إذا ظفرت به قال الله تعالى فإما تثقفنهم في الحرب، وثقف الرجلثقافة أي صار حاذقاً خفيفاً [1].

ويعد حقل الثقافة أحد أبرز المجالات التي تصب في المشروع التنموي في أي دولة من دول العالم ، إذ إن الاستناد إلى منجزات الماضي ومكتسابه ، لا يمكن أن تحقق العمل المتواصل لتطوير الواقع الراهن الذي يحمل كثير من السلبيات التي تعد من المعوقات التي تعترض طريق تقدم الشعوب والأمم ، مثلما يمثل الواقع كوابح مضافة تؤدي إلى خمول الثقافة الوطنية وتجعلها مترهلة وتحولها إلى عامل للتبرير بدل أن تكون حافزاً للتقدم والتطور، وحينذاك يلجأ الأفراد والمجتمع إلى الظواهر والأشكال البعيدة عن المضمون والجوهر الحقيقي لقدرات الشعوب والأمم، لذا فإن بداية الخروج من هذا المأزق الثقافي الاجتماعي تتجسد في ضرورة الانحراط في حوارات مستفيضة للتوصل إلى إجابات حقيقية عن نوع الثقافة الوطنية الحية التي توصل إلى طريق التنمية بعد أن تحاكم الواقع السائد عبر المثل والمبادىء العليا للثقافة الوطنية [2] .

ومن خلال محاكاة الواقع الذي تمر بها دول العالم العربي الذي يشير إلى حالة المخاض العسير الذي تعيشه الأمة العربية جراء الهجمة الشرسة التي باتت تستهدف وجود هذه الأمة في حاضرها وماضيها وفي حضارتها وتراثها ومواردها وقدرتها، فقد باتت حتمية إعادة النظر في بناء الدولة القومية برمتها والتي لا بد لها أن تعتمد على وجود مستوى معين من المؤسساتية التي تكسب بها التنظيم الحتمي للاستقرار، وذلك لا يمكن الوصول إليه إلى بدرجة من التكيف والاستقلالية في تنظيم الإجراءات للوحدات السياسية التي يتكون منها العالم العربي ، وكلما كان

---

[1] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (1987). **لسان العرب**، ج15،القاهرة، المطبعة الميرية، ص 413.

[2] محفوظ، محمد (2004). **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك**، بيروت، المركز الثقافي العربي

التنظيم دقيقاً في إجراءاته ، وكلما كانت الاستقلالية ظاهرة بين تنظيماته، أرتفع مستواه المؤسساتي [1] .

ويمثل مصطلح الثقافة السياسية، المنهج الذي يؤثر في علاقة المواطنين بالسلطة القائمة في أي دولة ساعية لإعادة بناء قدراتها عبر طريق التنمية، وذلك لأن هذا المنهج يقوم بتحديد الأدوار والأنشطة التي تؤديها هذه السلطة، مثلما تبرز في طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة، ووفقاً لما تقدم فإن الثقافة السياسية تعرف بأنها : "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم" [2].

وقد بدأ تأكيد أهمية المتغيرات الثقافية في الكتابات الكلاسيكية في الفكر السياسي. وكان مفهوم الثقافة السياسية الذي تعود صياغته الأولى إلى عالم السياسة جابريل ألموند الذي قام بتطوير عمليات التحليل السياسي عندما أثار الانتباه نحو المتغيرات الذاتية وأثرها في السلوك السياسي، ولم يلبث مفهوم الثقافة السياسية أن انتشر انتشاراً كبيراً ، غير أن ذلك لم يعن أن ثمة اتفاقاً قد استقر على وضع تعريف لهذا المفهوم ، حيث ظهرت اختلافات عديدة بشأنه [3] .

وتؤكد كثير من الدراسات والأبحاث على وجود ارتباط مفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط ولكنها أيضاً مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجِّع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، وقد أكدت نظريات الديمقراطية أن غياب هذه المعتقدات والاتجاهات لدى القادة والجماهير يجعل النظام الديمقراطي في مهب الريح؛ ومن ثمَّ تقتضي الديمقراطية كنظام سياسي ثقافة ذات مضمون محدد، ويعبَّر عنها باسم الثقافة السياسية الديمقراطية [4] .

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى التعريف الإجرائي للثقافة السياسية بأنها : المبادىء والقيم التي يحصل عليها أبناء الشعب سواء من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية عبر النشاطات السياسية التي تؤديها السلطة وتقصد من ورائها الوصول بالمجتمع إلى أداء دوره في عملية

---

[1] هنتنغتون، صموئيل (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، بيروت، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ص 21.

[2] المنوفي، كمال (1980). **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**، بيروت، دار ابن خلدون، ص 18 .

[3] Chilton, Stephen. Defining Political Culture, The Western Political Quarterly, Vol. 41, No. 3. (Sep., 1988), pp. 419-445

[4] نوير، عبد السلام علي . الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، الكويت ، **مجلة عالم الفكر**، العدد (1)، المجلد40، يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول2011)، ص23 – 26، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

المشاركة السياسية، أو عبر عمليات التنمية السياسية التي تستهدف احداث تحولات ديمقراطية في أساليب الحكم التي تراعي الحريات العامة وحقوق الإنسان، والتداول السلمي للسلطة، أو من خلال الأدوار التي تمارسها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

واستكمالاً لما بدا، فإن الثقافة السياسيةٍ تؤدي دوراً مهماً في عملية بناء الدولة وتنميتها، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع ، فعلى الرغم من أن تلك العملية تجري بتخطيط واعٍ ومقصود من النظام السياسي وتهدف في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، إلا أن المجتمع يسهم في هذه العملية عبر صياغة المدخلات، ويقوم النظام بصوغ المخرجات ؛ لذا فإن مسؤولية النظام تتطلب منه عدم اغفال القاعدة المجتمعية التي ترتكز أركانه فوقها ولا عن بنيتها الفكرية والثقافية التي تؤدي دوراً هاماً في صوغ المدخلات، ومن ثم التفاعل والاستجابة للمخرجات [1] .

ولم تبرز جهود النظم السياسية في أغلب الدول العربية من أجل توظيف الثقافة السياسية لدى أبناء المجتمع في التاريخ المعاصر، حيث برزت مشكلة بقاء أفكار النهضة والانبعاث الحضاري والثقافة بمفهومها الشامل، حبيسة فئة محددة ومنعزلة من الناس، وعدم وصول هذه الأفكار إلى مستوى الدخول في النسيج الاجتماعي، بما يمكنها من ممارسة دورها في التعبئة وصناعة الرأي العام، على عكس دول العالم الأخرى المتقدمة منها وبعض الدول النامية، التي تمددت الأفكار فيها ووصلت إلى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، وأصبحت جزءاً من النسيج الاجتماعي[2] .

وهنا نشأ في عدد من الدول العربية ما يعرف بالأمية الحضارية التي تختلف بشكل أساسي عن الأمية الهجائية والأمية الوظيفية. وهكذا أصبح تعليم الكبار موازياً لتعليم الصغار في التعليم العام. فمحو الأمية الهجائية يوازي مستوى التعليم الإبتدائي للصغار لمدة أربع سنوات، ومحو الأمية الوظيفية يوازي التعليم الابتدائي لمدة ست سنوات، ومحو الأمية الحضارية يوازي مستوى التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات، أو أكثر مع تطور الحضارة والتقنيات، والمعلومات. وقد يطلق على المستويات الأعلى من تعليم الكبار عبارة «تعليم الكبار» الذي يستمر مدى الحياة من دون سقف علوي للتعلم والعمر. ويغلب أن يتم تعليم الكبار عرضاً في تعلم ذاتي خارج المؤسسات التعليمية، حيث يستفيد الكبير من الموارد المتاحة في المكتبات والمعارض والمتاحف وما تقدمه المؤسسات الثقافية والإعلامية والمعلوماتية، وخاصة الإذاعة والتلفزيون والحاسوب

---

[1] محمد ، وليد سالم. الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والأليات، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان(41-42)، شتاء – ربيع (2014)، ص(121)، الجمعية العربية للعلوم السياسية.

[2] محفوظ، مرجع سابق، ص 14 .

وتوابعها فيواصل التعليم الذاتي المستمر مدى الحياة ، لذا أصبح لزاماً على الأنظمة السياسية العربية الاهتمام والعناية بالمجتمعات عبر الوصول بالثقافة إلى المستوى الذي يصب بخدمة أهداف التنمية ، وذلك لا يتحقق دون العمل على محو الأمية بسبب العلاقــة الوثيقة بين الأمية والتنمية الشاملة، ولذلك أخذت كثير من الدول الناميــة تعنى ببرامج القضاء على الأميــة وربطها بالتنمية من أجل الرقي بالمجتمع إلى مستوى أعلى يخفف من الأمية والجهل والفقر والمرض، وهي ظواهر مترابطة فيما بينها، لذلك فإن معالجة هذه الظواهر تكون بأساليب وطرائق شاملة ومتكاملة .

وبدون القضاء على الأمية الحضارية واكساب أفراد المجتمع الثقافة السياسية، فإن ذلك يعني غياب الإرادة المجتمعية التي تسهم في تحول أفكار التنمية والنهوض بالواقع الاجتماعي وفق مشاريع الحداثة إلى وقائع قائمة وحقائق راسخة، كما يؤدي إلى استمرار الهوة الحضارية والتأخر في مسيرة المدنية الحديثة ، حيث تصبح الامبالاة هي العنوان العريض الذي يحتضن كل الظاهر والعوامل التي تؤكد تعطيل قدرات الإنسان وتجعله غير قادر على تحمل مسؤوليته الإنسانية والوطنية ، وهو أمر لا يليق بتاريخ وواقع الأمة العربية [1] .

وحينذاك تصبح للثقافة السياسية أهمية بوصفها الحلقة التي يبث من خلالها النظام السياسي نمطاً ثقافياً يتوافق مع الواقع الاجتماعي من ناحية، ويعمل على تغيير قناعات أفراد المجتمع تدريجياً وبما يتوافق مع أهداف النظام ومنطلقاته الفكرية القائمة على ايديولوجية سياسية ذات برامج ورؤى تراعي مبدأ مأسسة السلطة في كل بنى ومؤسسات الدولة من ناحية ثانية، أي تصبح الثقافة السياسية حلقة الوصل المهمة بين النظام السياسي والمجتمع [2].

ووفق ما تقدم، ومن أجل الاندماج في العصر الحديث ، ومن أجل أن يكون للعرب دور إيجابي في العالم المعاصر لا بد أن تكون البداية على مستوى الثقافة ، ومستوى الخطاب السياسي . فكل الطروحات النهضوية السائدة وخاصة الإسلامية والقومية ، تدور في فلك التراث ولا تبني أنساقاً جديدة، لذا أصبحت كالوليد الذي يريد ذات اسلافه فيفقد شخصيته ولا يصبح مثل سابقيه ، الأمر الذي يستوجب التغيير في نظرة الإنسان إلى نفسه ومجتمعه والعالم من حوله، وهي مسؤولية القائمين على النظام السياسي في أي من الدول العربية ، وذلك عبر عمليات التنمية

---

[1] محفوظ،مرجع سابق ، ص14.

[2] محمد ، مرجع سابق، ص 121.

السياسية ، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الكل أن لا يتنسى أن نقطة البدء هي الثقافة السياسية [1] .

ويثير الواقع العربي في هذه المرحلة التاريخية الحرجة في حياة الأمة، إشكاليات عديدة تفرض الالتفاتة الحتمية نحو مواجهة ظاهرة الإرهاب الدامي، وممارسات القتل الجماعي باسم الدين، إلى ضرورة استعادة الخطاب الديني من قبضة التطرف والعنف، وهي مهمة كانت من مهام الأمس التي تأخرت إلى اليوم، ولا يجب أن تنتظر للغد، إذن هي مهمة تعنى بالإصلاح الديني الذي هو جزء أساسي من مشروع التنمية الشاملة التي يستوجبها الواقع العربي ، وفق أسس تقوم على ردة فعل تكون قادرة على موازنة الفعل الأساسي للعيش المتمدن والنهوض الحضاري، بشكل مستقل عن الدين وليس معاداته كما يتصور المتطرفون على الجانبين العلماني والديني ، إلى جانب عدم إهدار طاقات المجتمع الحاضنة للحداثة أو الساعية لها ، وهما هدفين من أهداف التنمية السياسية المستندة إلى ثقافة سياسية تنويرية [2] .

ويرى الباحث أن للثقافة السياسية مكونات تعد التنشئة السياسية المكوّن الأساسي فيها. فهي عملية غرضية وموجهة أيديولوجيا، تتوخى إحداث تغيرات ثقافية معينة، بالنسبة للفرد والمجتمع على حدّ ٍسواء، فنمط التنشئة الذي يخضع له الفرد يؤثر إلى حدٍّ كبير في استجابته لمختلف المثيرات السياسية، ومدى مشاركته في العملية السياسية، وجدية هذه المشاركة في مرحلة النضج، فهو إما أن يحفز إلى الاهتمام بقضايا المجتمع، وممارسة النشاط السياسي، وإما أن يعزف عن هذا الاهتمام تماما. كما تعد التنشئة السياسية ذات أهمية خاصة وسياسية بالنسبة لعملية التكامل السياسي، وتطور الوعي بالهوية القومية وتأكيد الولاء والانتماء للأمة والدولة القومية التي تحتلها.

ب. **التنشئة السياسية:** حَظِيَ مفهوم التنشئة باهتمام كبير في مختلف مجالات المعرفة كعلم الاجتماع، والانثربولوجيا، وعلم النفس، وفي المعاجم والقواميس، فضلاً عن الأبحاث والدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية ، ويعود أصل مفردة التنشئة لغوياً إلى الفعل نشأ ينشأ، نشوءاً ونشاءاً بمعنى ربا وشب، قيل: " هو الحدث الذي جاوز حد الصغر" [3] .

---

[1] الحمد، تركي (2014). **الثقافة العربية أمام تحديات التغيير**، أبو ظبي، دار مدارك للنشر.

[2] سالم، صلاح. الوعي العربي بين الإصلاح الديني والتنوير العقلي، القاهرة، **دورية شؤون عربية**، العدد (164)، شتاء (2015)، ص 175، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، دار الصادر، الطبعة الأولى، ص 170.

ويتبين من ذلك أن كلمة التنشئة مرادفة لكلمة التربية، أي تنشئة الطفل وتربيته حتى يبلغ سن الرشد. وجاء في قاموس أكسفورد (Oxford) بأن لفظ التنشئة يقابلها باللغة الإنجليزية لفظ Upbringing وتعني " الطريقة التي يتم بها رعاية الطفل كي يتعلم كيفية التصرف حينما ينمو" [1].

ومعنى ذلك أنها عملية تبدأ منذ الصغر حتى يصل الفرد إلى مستوى الاعتماد على نفسه. وفي علم النفس الاجتماعي فهي : العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه [2].

ويأتي ارتباط مفهوم التنشئة بعلم السياسة، في ضوء مساعي الباحثين في أغلب الدراسات الانسانية التي تتناول كيفية ظهور ونشأة فكرة المواطنة عند الأفراد، فقد أرجع العديد من الباحثين جذور الاهتمام بالتنشئة السياسية إلى أفلاطون عندما ركز في أفكاره على اعتبار التعليم المتمثل في التربية من أهم أعمدة دولة أو المدينة الفاضلة في المجتمع اليوناني.

ففي الحقبة اليونانية التي عاش خلالها عدد من الفلاسفة الإغريق قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام، ذهب أفلاطون في مؤلفه "الجمهورية" إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تأسيس دولة المدينة، فهو يمثل أحد أهم الدعائم لتنشئة الملوك والفلاسفة وفق أسس علمية وتربوية، في حين اعتبر تلميذه أرسطو في حديثه عن التربية في مؤلفه "السياسة" أنه من ضمن واجبات الحاكم التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار هي تربية الأجيال الصاعدة، وأرجع كونفوشيوس الدور الذي تلعبه الأسرة في تنشئة أبنائها إلى المواطنة، واعتبر أن فساد الحكم يرجع أساساً إلى عجز الأسرة عن تربية أبنائها على القيم والأخلاق الفاضلة [3].

ومع تطور المجتمعات الإنسانية وما شهدته من تحولات اجتماعية وسياسية ، ظهرت مجموعة من البحوث العلمية والدقيقة، النظرية منها والميدانية حول التنشئة السياسية، ومن أهم البحوث التي اهتمت بالتنشئة السياسية ما قام بها هربرت هايمن "Herbet Hyman" الذي يعد السباق في تناول موضوع التنشئة السياسية من الجانب النظري والتطبيقي في مؤلفه "Political Socialization : Study in the Psychlogy political beheviar"[4] .

---

[1] **Oxford Dictionary** (2008). **Learner's Pocket, Fourth edition** p: 487.

[2] غيث ، محمد عاطف (2005) . **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، ، ص 450.

[3] Kim, Sungmoon. Confucian Citizenship? Against Two Greek Models, **Journal Chinese Philosophy**, 37:3, September 2010, P: 438.

[4] Hyman, Herbert (1959). **A Study in the Psychology Behavior**, Glencoe: The Free Press.

ثم جاء الاهتمام بعامل السلطة الذي هو العنصر الأساسي في تكوين الدولة وتحقيق أهدافها، لأنها أبرز الظواهر الاجتماعية الإنسانية منذ العصر القديم [1] ، فهي التي تعطي للمجتمع الإنساني صفة المجتمع السياسي، أي المجتمع الذي تسود فيه سلطة سياسية، إذ لا يكفي للدول عند نشوئها أن يوجد فيها شعب يقطن إقليماً معيناً بصفة دائمة وإنما يجب أن توجد هيئة حاكمة منظمة تكون مهمتها الإشراف على الإقليم ومن يقيمون عليه " الشعب " وتمارس هذه الهيئة " الحكومة " سلطاتها باسم الدولة ، ولا بد للشعب من أن يمتلك قانوناً ينقله من حالة الفوضى إلى حال النظام، كون المجتمعات المتحضرة تستبعد فكرة اللجوء إلى العنف والقوة اللذين سادا لفترات طويلة من مراحل تطور الفكر البشري، وانتقاله إلى الحالة الجديدة التي يسود فيها النظام والاستقرار ويتحتم فيها إتباع إجراءات مفيدة ومحدودة لتنظيم وحماية العلاقات القائمة بين الأفراد [2].

وتتركز قوة الشعب بالسلطة السياسية العليا لها ، حيث تحدد هذه السلطة أهداف الشعب وتبين الأساليب المتبعة وصولاً لتحقيق تلك الأهداف، لذا تعد السلطة شرطاً أساسياً لسيطرة النظام في المجتمع الذي يكفل حريات الأفراد ويحميها وهذا لا يكون إلا في ظل النظام الذي تسيطر عليه السلطة العليا في المجتمع [3].

وقد أشار بعض الفلاسفة و المفكرين المهتمين إلى مسألة السلطة وتركزها بيد شخص واحد يصل إلى السلطة بقوته و نفوذه أو بما يمتاز به من حكمة وسداد رأي، لكن تطور المجتمعات وإزدياد وعيها السياسي جعلها ترفض تركز السلطة بيد شخص واحد ، إذ لا بد للسلطة أن تستند إلى سلطة الدولة وليس لسلطة شخص [4].

وتزامناً مع التطور الحاصل في شؤون السلطة السياسية في دول العالم المتقدمة، حصل تراجع كبير في شؤون دول العالم النامية التي أخذت تعاني مشكلات عديدة، كان من أبرزها التخلف الذي بات يمثل ظاهرة من أكثر الظواهر خطورة في دول هذا العالم ، إذ أنها تولد العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد عانت شعوب دول النظام الاقليمي العربي بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص من هذه المشكلات التي برزت كمحصلة من محصلات التوسع الاستعماري الذي شهدته المنطقة مع بدايات القرن العشرين، حين خضعت المنطقة العربية لإطماع الغرب أدت إلى فرض الانتداب الفرنسي والبريطاني وتقسيم المنطقة

---

[1] بدوي، ثروت(1965). **النظم السياسية**، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية ، ص(42).
[2] ليلة، محمّد كامل (1969). **الأنظِمة السياسية (الدّولة والحكومة)**، بيروت، دار النهضة العربيّة ، ص (14).
[3] شطناوي، فيصل(2004). **النّظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان، د.ن ، ص (12) .
[4] ليلة ، مرجع سابق ، ص (18) .

إلى مناطق نفوذ، ثم تأثرت المنطقة العربية بحالة الصراع والاستقطابات الدولية أثناء الحرب الباردة وما خلفته من تداعيات بعد انتهائها، إذ لم ترتق أولويات الدول العربية لا من قريب ولا من بعيد إلى التحولات الكبيرة التي حدثت في عدد كبير من دول العالم وخاصة في دول المعسكر الشرقي، أي لم يلاحظ قيام دول النظام الإقليمي العربي بالإعلان عن إجراء تحولات ديمقراطية وفق الأسس التي قام عليها النظام العالمي الجديد، أو أجراء أي عمليات تنمية سياسية لتحتوي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية التي كانت أنظمة دول المنطقة بحاجة ماسة لها في ظل موجة عالمية من التصنيع والتطور والنظم الديمقراطية، وإن هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الشروع بعملية التنمية السياسية القائمة على تنشئة اجتماعية سياسية رصينة.

وعليه فإن التنشئة السياسية هي العملية التي يتحدد مضمونها بنقل ثقافة الجيل الحالي إلى الجيل اللاحق في بعدها الأفقي ، والتي توفر اتساق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدرا من التلاحم والترابط في بعدها الرأسي، وقد تعددت آراء المهتمين بالشؤون السياسية بشأن تعريف للتنشئة السياسية ، حيث يمكن الوقوف عند بعضها كما يلي :

- عملية اكتساب المواطنين للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملونها معهم حينما يجندون في مختلف الأدوار الاجتماعية [1].
- عملية تعلم الفرد المعايير السياسية والاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة[2].
- عملية تشكيل السلوك الإنساني للفرد وأنها عملية تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي، وأنها العملية التي تتعلق بتعليم أفراد المجتمع من الجيل الجديد كيف يسلكون في المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشئون فيه، كما أنها عملية إكساب الفرد ثقافة المجتمع [3] .

---

1 Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell Jr. (1966) .**Comparative Politics: A Developmental Approach,** Boston Little, Brown Company, P 6.

2 Hyman, Herbert (1959). **A Study in the Psychology Behavior**, Glencoe: The Free Press.

3 Richter & waters (1991). **Attachment and socialization: The positive side of social influence**. In Lewis, m, & (EDS) social influences and socialization in infancy. (pp.185-214)NY: plenum press.

- عملية يتحدد فيها دور النظام السياسي بنقل الثقافة التي تحقق وتحفظ استقرارهذا النظام من خلال الاهتمام بتعليم أوليات الثقافة السياسية المعتمدة من قبل الدولة أو النظام السياسي لجيل معين وهذا الجيل يعمل بمثابة وسط ناقل لهذه الثقافة إلى الجيل الجديد [1].
- عملية تهدف تنمية الوعي للأفراد وإكسابهم المعارف اللازمة لفهم القضايا العامة التي تواجه المجتمع، وتعرفهم بالحقوق والواجبات، والسلطة والعوامل المؤثرة بها، وبنظم الحكم في المجتمعات الأخرى، وتزيد معرفتهم بوسائل المشاركة الفعالة وتعزز لديهم الحوار وقبول الآخر[2].
- العملية التي يتعرف من خلالها الفرد على النظام السياسي من خلال ما تغرسه لديه من قيم يتحدد في ضوئها، ردود أفعال إزاء الظاهرة السياسية في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وتأثير ذلك على قيمه السياسية [3] .

ووفق ما تقدم فقد اتضح أن للتنشئة الإجتماعية محاور أساسية تظهر في الهوية، والولاء للوطن، والثقة بالنظام السياسي، والقيم السياسية العليا، والأداء السياسي ، والإخلاص والتفاني والإيثار ، وبات لكل من هذه المحاور دوراً مهماً في التنمية السياسية التي هي في الأصل تعد من مفاهيم العلوم الاجتماعية المثيرة للجدل والنقاش في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ أنه أخذ يتناول أحد السياسات المهمة في مسيرة التطور والرقي في المجتمعات البشرية ولم يقتصر معناه ودلالاته على الدوائر الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدى ذلك إلى دوائر الثقافة والفكر والمعتقدات. كما إن فكرة التنمية أصيلة وسبيلها حكيم، ولكن تعقيدات نمط العلاقات بين الأنظمة السياسية والشعوب والأمم وكذلك تأثيرات البعد الدولي في أمور وشؤون دول العالم الثالث ، جعلت لنهج التنمية وطرقها اجتهادات ومنعطفات حادة.

وما أن جاء القرن الحادي والعشرين حتى شهد العالم متغيرات دولية وإقليمية متعددة، وجدت الأنظمة السياسية في الدول العربية نفسها بأنها لم تؤد دورها في الاعداد لعملية التنشئة السياسية التي يمكن أن تعينها في عمليات التنمية السياسية التي باتت تشكل تحديات كبيرة لم يكن بالإمكان تجاهلها أو تأجيلها في دول المنطقة العربية ، الأمر الذي تطلب من صناع القرار في هذه الدول السير بطريق تحديات التنمية الشاملة والتغير العميق في شتى جوانب الدول

[1] البغدادي، ، عبد السلام إبراهيم(1993)." الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا"، **سلسلة اطورحات الدكتوراه**، عدد(23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس، ص(272).

[2] عبد الله ، ثناء فؤاد (1997). **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (335).

[3] الأسود ، صادق (1990) . **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

والمجتمعات، خاصة منذ أن بدأ الحديث عن التنمية والإصلاح يتصاعد في مستويات عدة بعد أن وضعت حرب احتلال العراق أوزارها في 9 نيسان 2003 ، فشكل خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 9 آيار 2003 في جامعة كارولينا الجنوبية علامة واضحة في المسار الذي طرحه كرئيس للإدارة الأمريكية ، لصيغة التنمية والإصلاح المعدة من قبل الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط والتي برزت معالمها التفصيلية من خلال مشروع " **مبادرة الشرق الأوسط الكبير** " الذي يمتد من موريتانيا إلى أفغانستان[1] .

وقد شكل ذلك تحدياً سياسياً أمام الدول العربية عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة التي شرعت بالسير بطريق التنمية السياسية، فبدأت تعيد النظر في جملة من القضايا وذلك من أجل تفعيل دور المرأة ومكافحة قضايا الفساد السياسي والمالي والإداري وحتى الاقتصادي، وزيادة المشاركة السياسية بعد أن كان المواطن الإماراتي خارج العملية السياسية نسبياً، وخاصة في عملية صناعة القرار، وغياب مدونة للحقوق والحريات العامة، وبالأخص حرية الرأي والتعبير، كل هذه التحديات الخطيرة كانت في السابق تقف عائقاً أمام محاولات التنمية وبناء الحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتاج إلى معالجة تستدعي بالفعل إلى القيام بعمليات تنمية شاملة لتذليل تلك العقبات، وتسهيل الطريق أمام تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من أجل إطلاق عملية متكاملة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وقد بات من المعلوم أن ثمة مبادئ أساسية لعملية التنمية وهي[2] :

أ. إن أي تغيير حقيقي يعني بالضرورة، الانتقال من وضع إلى وضع مغاير تماماً، وبالتالي فإن التغييرات المحدودة أو الشكلية أو ما يسمى "بالخواء الإصلاحي ، ولا يمكن أن يدخل ضمن مفهوم التنمية.

ب. إن تحقيق أي تنمية حقيقية لا بد أن يستند إلى العملية الإصلاحية الشاملة والمتواصلة والمستدامة.

ج. إن متطلبات التنمية الحقيقية والمتواصلة تستوجب الاسترشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي يتعلق بعضها بالقيم التي ستواجه المرحلة الانتقالية وبمنهجية المرحلة الانتقالية، مثل استراتيجياتها وأهدافها السياسية وأولوياتها وبرامجها، وبعضها يتعلق بمدتها وآليات تنفيذها. فالتنمية تستوجب استخدام آليات الشفافية وتعزيز المساءلة، حيث يجب أن يكون لكل المواطنين

---

[1] ولد أباه ، السيد (2004). **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية** -بيروت، الدار العربية للعلوم. ص(125).

[2] فرجاني ، نادر (2004). **خلق فرص للأجيال القادمة** ، في : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعالم ، نيويورك.

على حد سواء دور في عملية صنع القرار، وتكون بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسطية شرعية تمثل مصالحهم، وتقوم هذه المشاركة على حرية التعبير والرأي وتعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

وحيث إن السلوك السياسي هو امتداد للسلوك الاجتماعي، فكلما كان الفرد مشاركاً على الصعيد الاجتماعي كان مشاركاً على الصعيد السياسي، أو ازداد اهتمامه بالأنشطة السياسية، لكن هذا لا يعني عدم وجود تنشئة سياسية تقوم بتنشئة الأفراد على قيم تسلطية مثل عدم قبول الآخر واحترام رأيه أو تنشئة الأفراد على قيم تقوم على الخوف من النظام السياسي والخضوع له[1] .

ويرى الباحث، إن عملية التنشئة الاجتماعية السياسية مثلما لها دور كبير في التنمية السياسية ، فإن تستند على الثقافة السياسية التي لا تقل أهميتها عن دور التنشئة في التنمية، وذلك من خلال ما تتركه في الافراد بواسطة مؤسساتها المختلفة المتمثلة في الأسرة، المدرسة، دور العبادة، وسائل الأعلام، والتي يتحدد في ضوئها السلوك السياسي من خلال عملية التوعية التي تؤديها الثقافة السياسية أو التي تغرسها في نفوس المواطنين، كما تحدد مدى استجابة الأفراد للموضوعات السياسية، وبالنتيجة يتحدد دورهم في العملية السياسية بوصفهم مشاركين أو غير مشاركين فيها في ضوء ثقافة الأفراد السياسية والتي تتغذى وتنتقل بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية، بوصف أن التنشئة الاجتماعية السياسية تقوم بنقل القيم والمعتقدات من جيل لآخر. لذلك لا بد من العمل ولغرض تحقيق حاجات المجتمع على درجات مناسبة من الإشباع النفسي والوجداني لدى المواطنين ومنها حاجاتهم الأساسية، كحقهم في أداء وظائفهم السياسية المتمثلة في الانتخاب أو المعارضة، أو المشاركة في المظاهرات والإضرابات، أو المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعها في إيجاد روح المواطنة والانتماء لديهم، والقائمة على الحقوق والواجبات والمسؤوليات أيضا اتجاه المجتمع، وكذلك المشاركة في حياته السياسية لتطويرها .

2. **مرحلة السلوك والعمل السياسي:** تنقسم مرحلة السلوك والعمل السياسي الى قسمين رئيسيين هما :

أ. **المشاركة السياسية :** تعد المشاركة السياسية من الصور الايجابية التي تتيح لأفراد الشعب التدخل الواسع في الشؤون العامة التي تؤديها السلطات الرسمية في الدول، والتي تسعى من خلالها إلى زيادة معدلات المعيشة وارتفاع مستوى التعليم ، وبالإضافة إلى تطوير الأفكار وتنمية الدعوات المطالبة بحقوق الإنسان وحرياته وحق الناس في المشاركة في تقرير

---

[1] المنوفي، كمال(1987) . **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص (226).

مصالحهم، الأمر الذي دفع عدد من المفكرين للنظر إلى هذا المفهوم بما يتلائم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية ، مما زاد من تعدد التعاريف التي تناولته ، التي كان من أهمها :

- " النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلأم منقطعاً، سلمياً أم غير سلمي شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"[1].
- " حق المواطن في أداء دوره بعملية صنع القرارات السياسية وهذا في أوسع معانيها، أما في أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحكام" [2].
- " تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" [3].
- " تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون، أو بها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ، وتقييم القرار السياسي اشتراكا خاليا من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم "[4] .
- " ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسية العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة " [5].

من هنا تبرز الحاجة الفعلية لانتهاج مبدأ المشاركة (Communion) في العديد من دول العالم بعد تعرضها للإخفاقات والصعوبات في مسيرة عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، جراء سياسة الانفراد، والتسلط، والطغيان، وغياب معاني الديمقراطية، والحقوق والحريات، بحيث يصبح من الضروري إتباع هذا المبدأ للخروج من مستنقع الشمولية والبطش، خاصة بعدما تقلصت طبيعة وسلطات الحكومات ، وظهور ما يعرف بالفاعلين الجدد (New)

---

[1] Huntington Samaual, P. and John M. Nelson (1976). **No easy, politic participation in developing countries,** Harvard, university press, U.S.A, P: 3.

[2] معوض ، جلال عبد (1983) . **أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث،** في : علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 63.

[3] عبد الرحمن ، حمدي (2010) . **أهم المصطلحات والمفاهيم** ، في : هيجوت ، ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، مطبعة الجامعة الأردنية عمان ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، ص 270.

[4] الندوي، محسن (2009). مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودورها في تحصين كرامة الإنسان، **الحوار المتمدن**، العدد**:** 2597.

[5] الخطيب عمر إبراهيم. " التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي" بيروت ، **مجلة المستقبل العربي،** العدد(40)، حزيران(1982)، ص(18)، مركز دراسات الوحدة العربية.

Actors، وتم الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص كأجزاء رئيسية للدولة الراشدة، ووضعت مبادئ للحكم الراشد (Good Governess) التي تقوم على سيادة حكم القانون، والمساواة، والعدالة، والحرية، وحقوق الإنسان، والفاعلية، والاستجابة، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة، إذن المشاركة تعني المساهمة الايجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم، وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على كافة الأصعدة، من الأسرة ومنظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات الدولة [1].

وانطلاقاً من هذا لابد لنا من التمييز ما بين مفهوم المشاركة وبين مفاهيم الاهتمام والتفاعل والدور. فالدور يعني **((**نمطاً متكرراً من الأفعال التي يؤديها شخص معين أو مجموعة من الأشخاص معينين في موقف تفاعل**))**. [2] .

أما التفاعل فيعني **((**التجاوب بحيث يبقي المواطن ذاته في الوجود السياسي، وهذا التفاعل هو حلقة الوصل بين الاهتمام والمشاركة**))**، أما فيما يخص الاهتمام فيعني **((**أن يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا سواء أكان استخدم حقاً معيناً في عملية اتخاذ القرار أم لا**))**[3] .

لذا يمكن القول بأن المشاركة تنتج من التفاعل والاهتمام سواء كانت بصورة إيجابية أم سلبية. والمشاركة تعني ببساطة أن تأخذ دوراً مع الآخرين، وهي حق من حقوق المواطنة، وحق المشاركة هو في الحقيقة مجموعة متداخلة من الحقوق، لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي، وإنما المشاركة الفعالة التي تستند إلى توفر حقوق أخرى مثل حق امتلاك المعرفة التي تبنى على أساسها الأفكار والآراء.

ويمكن عد المشاركة نوعاً من أنواع الحوار. فالحوار لا يتحقق إلا من خلال وجود طرفين أو أكثر لتحقيق هذا الحوار، الذي يعد شرطاً مهما لقيامه عند مستوى معين ومن خلال أطر محددة بين الحكام القابضين على السلطة والمحكومين الحريصين على حقوقهم و حرياتهم، خاصة وان جانبا

[1] الخلايلة، هشام سلمان(2013). أثر الإصلاح السياسي في عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (2001 – 2012)، عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، ص (60).

2 السيد عليوة وعبد الكريم درويش(د.ت). دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، القاهرة، ، ص104.

3 معوض ، جلال عبد الله ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، 1983، ص 64.

مهما منه يأخذ طابع الحوار الهادف بين الطرفين للتحاور والتشاور لخدمة متطلبات الأفراد والحرية والنظام [1]، والمشاركة يمكن أن تعد تعاوناً وتبادلا للرأي بين الفرد والسلطة [2].

ومن ثم فان مفهوم المشاركة هنا مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهي مكون أساسي من مكونات التنمية، وهي تقوم على حرية التعبير والتنظيم، وعلى قدرة المشاركة البناءة، وهي تعني الانخراط الطوعي في إحداث التغير الذي يحدده المشاركون أنفسهم، وهي أيضاً تعني انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم [3] .

وبهذا تصبح المشاركة وسيلةً وغايةً في آن واحد، فهي وسيلة لما توفره من فرصة للفرد أو الأفراد للاشتراك مع غيرهم ومناقشة القضايا التي تهمم أو تهدد حياتهم، وهي هدف أو غاية من خلال تحقيق الأهداف المشتركة التي لا يمكن تحقيقها لولا هذا الاشتراك.

وفي ضوء هذا يمكن تقسيم المشاركة السياسية إلى عدة أشكال أو أنواع:-

أولا: **المشاركة السياسية الطوعية،** أو المستقلة، أو الايجابية، أو الديمقراطية، هذا النوع من المشاركة السياسية يعدّ سمة من سمات المجتمعات المتقدمة، والمشاركة هنا تعني مشاركة الشعب ككل دون تمييز من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي، فهم كأفراد يمكن أن يسهموا في الحياة السياسية بوصفهم ناخبين أو عناصر نشطة سواء كانت سياسية، أو بوصفها جماعات يمكن أن تقوم بنفس الدور من خلال العمل الجماعي في منظمات سياسية أو نقابية [4] .

وهذا يعني أن النظام السياسي الديمقراطي يتيح الفرصة للمواطنين بالإعراب عما يدور في خلدهم، إضافة إلى توفير قنوات تستجيب لذلك[5] ، لأن النظام السياسي الديمقراطي يبنى على قيم نبيلة مثل المساواة والحوار والقبول والموافقة وغيرها، فمازال هناك حوار بين الحكام والمحكومين مادام الحكم يقوم على الموافقة والقبول[6] . وفي هذا النوع من المشاركة يعتقد

---

1 رعد عبود بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(41)،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، تموز 2007،ص 208.

[2] مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص222.

[3] مصطفى كامل السيد، التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص183.

[4] بطرس ، مرجع سابق ، ص (209) .

[5] عبد الجبار، مرجع سابق ، ص (5).

[6] هدبرد ، غوران (1991) **الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية**، بغداد ، ترجمة محمد ناجي الجوهري، دار الشؤون الثقافية للطباعة والنشر، ص (149) .

المشاركون أنهم بمشاركتهم هذه يستطيعون إحداث تغيرات كبيرة على صعيد النظام السياسي، سواء أكان في اختيار الأشخاص لتولي المناصب الرسمية أم في صياغة السياسات العامة، مما ينعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن عدم المشاركة يؤدي إلى عدم تحقيق تلك الأهداف أو التفريط بها [1].

وتشكل المشاركة في صناعة القرارات في حد ذاتها ضمانا اجتماعيا لقبول تلك القرارات ومن ثم الالتزام بها وتنفيذها، وربما القبول بما سينتج عنها من آثار[2].

ويبنى هذا النوع ـن المشاركـة على الركائز الآتية [3] :

(1) خضوع السلطة السياسية لصوت الشعب بإرادته وانتمائه ومطالبه.

(2) إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها وسعيه إلى توسيعها.

(3) قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبها دون تهميش أو استبعاد.

(4) تمثيل شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

(5) وجود دستور والخضوع له بوصفه القانون الذي يسمو فوق سلطة الحكام ليضم وينظم المشاركة السياسية ويحميها.

ثانيا:المشاركة السياسية المعبئة غير الديمقراطية أو السلبية، يرتبط هذا النوع من المشاركة بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس تلك المشاركة، إذ إن طبيعة الواقع الاجتماعي الذي يقوم على الانتماءات الاجتماعية المتعددة لما يحويه من قيم فرعية قبلية أو طائفية أو دينية تؤثر في المشاركة السياسية [4].

[1] جزولي ، احمد . دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسياُ... مطافات التحول وحقيقة الرهان، في: الكواري ، علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد(19)، آيار (2000)، ص(182)، مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] قاسم ، مرجع سابق ، ص (14) .

[3] عبد الرزاق ، خيري (2005) . الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية،بغداد ، **مجلة دراسات عراقية**، العدد(1)، ذي الحجة (2005) ، ص(76) ، مركز العراق للبحوث وللدراسات الإستراتيجية.

[4] بغدادي ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، مرجع سابق ، ص (281) .

وعلى الرغم من أن أي مجتمع من المجتمعات لا يخلو من هذا التعـدد وهذه القيم المتعددة لكن تكون بدرجات متفاوتة من حيث عددها ووعيها السياسي. وهي مشاركة معبأة ليس لإرادة المواطن تأثير فيها، ولكن المواطن مجبر عليها ومدفوع نحوها نتيجة للطبيعة السلطوية التي يقوم عليها النظام السياسي[1] .

ويقوم هذا النظام بتعبئة قطاعات واسعة من الجماهير لمساندة قراراته وإضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية أو الاحتفالات العامة لتصبح الانتخابات ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم هذه النظم ومواجهة الرأي العام الخارجي الذي قد تضلله نتائج الانتخابات، إضافة إلى عدم وجود معارضة نظامية قوية وعلنية أو ربما حتى سرية [2]. فأنظمة الحزب الواحد مثلا تسمح بالمشاركة السياسية وتعبئتها ولكن يجب أن تكون هذه المشاركة ضمن أطـــر النظام وأيديولوجيته [3].

وتأخذ أغلب الدول النامية بهذا النوع من المشاركة السياسية وهي في أغلب دلالاتها تشير إلى ضعف المشاركة السياسية، وأهم أسباب هذا الضعف هي[4] :

(1) هيمنة المؤسسات السلطوية إذ تجري كل العملية السياسية تحت هيمنة تامة من قبل السلطة التنفيذية.

(2) ضعف المؤسسات التمثيلية وهذا السبب امتدادٌ للسبب الأول، فالمؤسسات التمثيلية المتمثلة (بالبرلمانات) غير قادرة على تحرير مساهمة المواطن ونقل مطالبه إلى النظام السياسي لاتخاذ قرارات بشأنها أو الرد عليها أو تحقيقها، كما هو الحال في المشاركة الديمقراطية.

إضافة إلى أن المؤسسات الوسيطة من (أحزاب سياسية، وجماعات ضغط ومصالح، ومجتمع مدني) في هذه الأنظمة تكون مجرد هياكل غير ذات فاعلية تذكر ولا تمارس أعمالها أو مهماتها الحقيقية المناطة بها، إذ تقتصر مهماتها على تعبئة الجماهير لتأييد النظام وتلبية مطالبه، في حين يفترض بها أن تنقل مطـالبهم للنظام السياسي، لذلك فإن

---

1 Huntington Samaual, P. and John M.. Nelson (1976) . **No easy, politic participation in developing countries ,** Harvard , university press , U.S.A.

2 معوض ، مرجع سابق ، ص (67) .

3 عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص (74) .

4 علوان، حسين (1996) . **مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية،** بغداد أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص (131).

المؤسسات في هذه الأنظمة تكون وجهاً من وجوه السلطة أو آلية لممارسة السلطة الحكومية.

(3) عدم رغبة المواطنين في المساهمة بالحياة السياسية وذلك إيمانا منهم بعدم قدرتهم على إحداث تغيير في الوضع القائم أو قلة وعيهم السياسي وعدم إدراك المواطنين لحقوقهم السياسية وهذا يعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعد وسطاً ناقلاً للثقافة السياسية التي في ضوئها تتحدد المشاركات السياسية.

وخلاصة القول فإن المشاركة السياسية ترتبط في أي مجتمع ارتباطا وثيقا بمدى ما تتوافر عليه من ثقافة سياسية تتبلور نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية، فعندما يهتم مجتمع من المجتمعات بعملية المشاركة السياسية ونتائجها يكون مجتمعاً مشاركاً على الأصعدة كافة بحكم تنشئته وثقافة وطبيعة نظامه السياسي، وقد يكون عنصر اللامبالاة في المشاركة السياسية كبيراً مما يؤدي إلى عدم مشاركة الأفراد فيها، وهذا أيضاً يتوقف على طبيعة تنشئته ومستوى ثقافته وقناعته بأن النظام السياسي لا يعير أهمية لهذه المشاركة، أو بسبب تدني المستوى الاقتصادي مما يؤدي إلى الانصراف للاهتمام بشؤونهم ليصبحوا بعيدين عن الأمور السياسية.

ب. **العمل السياسي :** يُفهم العمل السياسي على أنه إعطاء حرية أكبر للمشاركة في السلطة من قبل مختلف القوى السياسية وعدم احتكارها من قبل النخبة الحاكمة، وهو يعني إزالة الصراع وجعله يميل إلى التنافس المستند على التأثير الجماهيري الواسع[1] ، وبما يلزم السلطة بعدم تجاوز حدودها السياسية الشرعية التي حددها الدستور، والعمل في نطاقه هذا من جانب ، ومن جانب آخر لابد للأفراد والجماعات المنخرطين في هذا العمل من الالتزام بقرارات السلطة السياسية من أجل تحقيق الأهداف العامة التي تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية [2].

ومن أجل أن يتحقق هذا لابد من وجود ثقافة سياسية مشتركة تسمو على الثقافات الفرعية، وتنمي الشعور بالمواطنة للوطن ككل، أما الثقافات الفرعية فإنها تبنى على القيم الفرعية والانتماءات الضيقة التي تدور حول الأسرة، والطائفة، والقبيلة، وعدم تجاوز هذا التعدد وازدياد

---

[1] البيج ، حسين علوان (2000) . الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، أيار ، ص (171).

[2] الحديثي، مها عبد اللطيف (1998) . معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد(4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص184.

النزعة إليه يعبر عن وجود ثقافة أو ثقافات فرعية تعمل ضد الثقافة الوطنية الشاملة للدولة في حين ينبغي أن تتفاعل هذه جميعاً لتنتج ثقافة عامة واحدة لتجمع الجميع .

فالعمل السياسي يتطلب توفير آليات الحوار، وأن يكون بين المواطنين اتفاق سياسي، إذ تستطيع جميع طبقات المجتمع التعبير عن آرائها بواسطة الوسائل السلمية المكفولة أو المحمية دستوريا من خلال استعمال الإجراءات النظامية المقبولة بدلا من الثورة والشغب[1].

وتقوم مهمة العمل السياسي على احتواء الصراعات بين النخب السياسية وجعلها تتجه في خدمة متطلبات الأفراد، لأنه ليس من الممكن أن تترسخ الديمقراطية إذا بقى الجزء الأكبر من القوى السياسية خارج على الشرعية السياسية أو العمل ضده، فالعمل السياسي الديمقراطي يوفر استقرار الدولة وتزايد قدرتها على مواجهة مشاكلها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لأنه يركز على النقاش وتداول الرأي بين المجتمع، كما يمكن عن طريقه التوصل إلى اتفاقات حقيقية تتيح للأطراف المستبعدة عن السلطة من الدخول والمشاركة فيها، وهذا في حد ذاته يوفر شرعية للنظام السياسي من خلال تطبيق القانون الذي يمنع الفوضى والتعرض لسيادة الأمن أو تهديده[2] .

أما بالنسبة إلى العمل السياسي غير الديمقراطي فهو على العكس من الأول إذ يجعل مفهوم التنافس يأخذ مفهوم الصراع، لأن نطاق العمل هنا غير معزول عن نطاق العلاقات الاجتماعية الشخصية القائمة على أساس مجالات الهيبة والنفوذ وهذا في الأصل يعود إلى ضيق الثقافة السياسية وقلة الوعي السياسي[3] .

لذا فإن العمل السياسي الديمقراطي الذي شرعت دولة الأمارات العربية المتحدة بالسير في طريقه والذي يميزها عن غيرها من الدول العربية ، يبرز في المساعي الجادة التي تحاول القيادات السياسية للدولة اتباعها وذلك من خلال العمل بمنهج التحولات الديمقراطية الذي هو طريقاً مهماً يمكن من خلاله أن يصبح النظام السياسي ممثلاً لمجموعة الفعاليات التي تستهدف تحقيق مصالح الناس ورعاية شؤونهم في الحكم أو في المعارضة، لذلك يمكن القول إن العمل السياسي هو الوجه الآخر للمشاركة السياسية التي هي جزء من عمليات التنمية السياسية ، إذ إن المنخرطين فيه لابد أن يكونوا مشاركين سياسياً في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالعمل

---

[1] أحمد، عبد الجبار (2006) . النيابية البرلمانية (المفهوم واستحقاقات المستقبل العراقي)، بغداد ، حلقة نقاشية: **مجلة مدارك**، العدد4، ص (131)، مركز مدارك للبحوث والدراسات.

[2] غليون ، برهان (2007) . **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة** ، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، ط2 ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد(41)،ص 246 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

[3] أحمد، مرجع سابق ، ص 133.

السياسي الديمقراطي يعبر عن مشاركة سياسية ديمقراطية، أما غير الديمقراطي فيعبر عن مشاركة سياسية غير ديمقراطية. وفي ضوء ما شهدته دول العالم من متغيرات سياسية عديدة خلال مراحل تطورها التاريخي، فقد اتسع مفهوم التغير السياسي ليشمل مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو داخل عدة دول عبر اعتماد النهج الديمقراطي كأساس للنظام السياسي في تلك الدولة أو مجموعة الدول .

وقد تسارعت في العقود الثلاثة الماضية موجة الديمقراطية في مناطق متعددة من العالم في أميركا اللاتينية؛ وأوروبا الشرقية والوسطى؛ وفي آسيا وإفريقيا. ووصلت إلى العالم الإسلامي في تركيا، وباكستان، وألبانيا، وإندونيسيا ودول الثورات العربية وما حولها، وليس ثمة بلد يشبه الآخر؛ إذ لكل مرحلة انتقال إلى الديمقراطية ظروفها الخاصة، فليس ثمة نماذج للتصدير أو مسارات للتقليد[1].

لذلك شاع مفهوم التحولات الديمقراطية ليصبح أحد القضايا الكبرى التي اجتاحت العالم بموجتها الثالثة حسب تعبير عالم السياسة الأمريكي صاموئيل هنتنجتون [2]. وأصبح للديمقراطية تأثير واضح في التغيّرات المتلاحقة التي حدثت في العالم كونها كانت الدافع لمعظم تلك التغيرات ، وقد احتلت التحولات الديمقراطية مكاناً بارزاً في أولويات النظم السياسية العالمية ، وينظر الى التحول الديمقراطي على أنه: " عملية الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي، في فترة زمنية محددة تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية" [3].

ويمثل التحول الديمقراطي عملية الانتقال من النظم التسلطية الى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة الى صيغ اكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على ايجاد نظام سياسي اجتماعي يقيّم العلاقة بين افراده والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، فهو يجسد التحول من نمط الهيكل التسلطي للحكم نحو نمط يقر بالتعددية، ويوسع هامش الحرية، ويسعى الى احترام حقوق الانسان، وهو بذلك يعني الانتقال من حكم تسلطي الى حكم غير تسلطي، دون أن يصل بالضرورة الى حد الحكم الديمقراطي[4] .

---

[1] سالم ، بول . الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، 15 نوفمبر/تشرين الثاني2011، الموقع الإلكتروني:
http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=45980

[2] الدعجة ، هايل ودعان (2005) . **التحول الديمقراطي في الأردن 1989 – 1997** عمان ، مطابع وزارة الأوقاف ، ص (20) .

[3] هنتنغتون، صوموائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** - مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ص (73) .

[4] الدعجة ، مرجع سابق ، ص (24) .

وقد أصبحت قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، إحدى أهم القضايا المطروحة على ساحة البحث الدولية ؛ ففي كل مرحلة من مراحل التطور السياسي في التاريخ المعاصر تبرز منطقة بعينها لتحتل أولوية معينة، وتصبح هي "النموذج"؛ فبنهاية الحرب العالمية الثانية، امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا الغربية كلها، كما أفسح المجال لتحول دول المحور المهزومة إلى الديمقراطية، وكانت حالتا ألمانيا واليابان هما الأبرز، وإن شكلتا الاستثناء بحكم خضوعهما للتدخل الخارجي المباشر. لذلك دخلت التحولات التي شهدها العالم العربي منذ بداية الحراك الشعبي في تونس في كانون الأول 2010 في مراحل متعددة. وبالرغم من حجم المؤثرات الداخلية لثورتي مصر وتونس، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا واليمن وسوريا، نقل الربيع العربي إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكل العامل الأقوى في تلك الأحداث وتؤثر على نتائجها [1].

وتهدف عملية التحولات الديمقراطية الإنتقال من وضع لا ديموقراطي إستبدادي إلى وضع ديموقراطي، ويقوم هذا المفهوم على فكرة التغيير التي تحدث في دولة معينة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية، إذ تشتمل العوامل الداخلية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عادة ما يكون لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث. أما العوامل الخارجية فهي مهمة ومؤثرة ولا يمكن إغفالدورها في عملية التحولات الديمقراطية، رغم أن الاختلاف يعد أمراً وارداً حول اهمية هذه العوامل في عملية التغيير أو التحول ، وارتبط الحديث عن البعد الخارجي في عملية التحول الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية بأحداث تاريخية مهمة، ولكنها محدودة, أهمها حالتا اليابان وألمانيا، التي تم التحول فيهما بتدخل عسكري خارجي مباشر. وفيما عدا ذلك تبلورت قناعات أكاديمية وسياسية تعتبر نظم الحكم والتحولات التي تطرأ عليها من صميم أعمال الشؤون الداخلية، وقد يقتصر الدور الخارجي في هذا الإطار على توفير بيئة مواتية أو غير مواتية لتلك التحولات [2].

وهذا ما يمكن ملاحظته على الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أواخر عام 2010 عندما اندلعت ما يعرف بثورات الربيع العربي ، إذ إن اندلاع هذه الثورات من المحيط العربي الداخلي لا يمكن أن يلغي دور العنصر خارجي في ذلك [3] . ورغم ذلك فإن التحولات الديمقراطية تقوم على

---

[1] مصطفى، هالة . التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي"، **جريدة الأهرام المصرية** ، في 16 أيار 2010.

[2] عبيد، هناء. الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث11 سبتمبر، **جريدة الأهرام المصرية**، العدد 43958 في 2007/4/14.

[3] موسى ، ريم محمد (2012) . **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي** ، جرش ، ورقة مقدمة في مؤتمر جامعة فيلادليفيا السابع عشر المنعقد تحت عنوان ثقافة التغيير في مدينة جرش الأردنية للفترة (6 – 8) تشرين الثاني ، ص (2).

مجموعة من الشروط الأساسية للتغيُّر الديمقراطي، ومنها: الابتعاد عن التصورات الانقلابية ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واجراء عمليات التنمية السياسية والاصلاح ، ومن خلال كل ذلك يصبح النظام السياسي في الدول المعنيةبالتحول الديمقراطي حاملاً ومتصفاً بالمؤشرات الآتية [1] :

(1) التداول السلمي على السلطة، عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.
(2) اطلاق الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة، ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.
(3) اعتماد نظام المؤسسة السياسية، ومأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناتها ونشاطاتها الأساسية .

وبهذا يدل مفهوم التحول الديمقراطي على المرحلة الانتقالية بين نظام ديمقراطي ونظام غير ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً، يمر بمرحلة انتقالية من نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.

أما ما يتعلق بفكرة الانتماء الوطني فتعود أصولها إلى المنطلقات المثالية التي تم اشتقاقها من منظومة المواطنية غداة نشوئها من أوصاف لمجتمعات أسطورية ودولٍ أو مجتمعات مثالية وجمهوريات تضع أسس المدينة أو تضع القوانيـن وأسس الدولة التي تليها وأوصافاً للمؤسسات العاملة فيها ، ومن أبرز العروض التاريخية للمجتمعات المبكرة والأساطير القديمة التي تضرب جذورها في أطناب التاريخ تبرز جمهورية إفلاطون (427 - 337 قبل الميلاد) التي قدم فيها رؤيته في السياسة والحكم، وهناك دراسات عديدة أخرى للحكومات وتخطيطات لجمهوريات مثاليــة قدمها زينون (334 - 262 قبل الميلاد)، وفي ضوء كتابات ديودروس (90 – 30 قبل الميلاد) [2] .

ويعد المصلح المرادف الأنسب للانتماء الوطني هو المدينة الفاضلة التي كتب عنها المعلم الثاني أبو نصر الفارابي (874 – 950 ميلادي)، واليوتوبيا التي يتخيل فيها الكتاب والباحثين فلسفات المجتمع المثالي ، وخير من أشتق معاني هذا المصلح هو السير توماس مور (1478 – 1535 ميلادي)، عندما غلب الطابع الطوباوي في رؤيته لعالم له أبعاد سياسية فحلم بمجتمع فاضل يسعد أهله بلا استثناء . وهكذا فإن فكرة الانتماء الوطني قد استمدت من دولة المدينة في الفكر

---

[1] جلولي ، بوجليطة سمية (2012). **التحول الديمقراطي مفاهيم ومقاربات** ، الجزائر ، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية، الموقع الإلكتروني : http://regionalstudies.arabepro.com/t21-topic .

[2] برنيري، ماريا لويزا . المدينة الفاضلة عبر التاريخ ، الكويت، ترجمة عطيات أبو السعود، مراجعة عبد الغفار مكاوي، **عالم المعرفة** ، العدد (225) ، (1997)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الاغريقي على يد أفلاطون عندما ارتبطت جمهوريته بالأخلاق والمعرفة والسياسة والتربية ، في حين ذهب أرسطو إلى مقاربة مفاهيم الدولة والقانون وأصول الحكم ، فرأى أن تقوم الدولة على أساس القانون الذي يحظى رضا المواطنين ، وتبلورت منظومة الانتماء الوطني من الامتيازات الممنوحة لهم ومرجعها أوصاف عائدة لمجتمعات مثالية [1] .

مع العرض أن مفهوم الأنتماء الوطني كان قد نشأ بالتوازي مع دولة المدينة سواء في أثينا أو اسبارطة الأغريقيتين ، وذلك نتيجة التقاء الميثولوجيا (الأساطير) في أول الممارسات الواقعية مع نزعة السياسة إلى الارتقاء نحو التنظيم الجماعي، مما أدى إلى صنع أوضاع اجتماعية وسياسية تمثلت بتبلور مفهوم المواطنة أو الانتماء الوطني على قاعدة امتيازات شخصية. وكانت دولة المدينة الإطار السياسي الحاضن لهذه المنظومة، وإليها يرجع الاشتقاق الأول لمصطلح المواطن . وتظهر الحاجة الفعلية لمفهوم الانتماء الوطني أكثر كلما واجه المجتمع تساؤلات حول وجوده وصيغة العقد الاجتماعي الذي يقوم عليه، بل كلما تهددت وحدة الوطن ووحدة الدولة [2] .

ومن خلال تلك التجارب والأفكار التي جاء بها هؤلاء الفلاسفة أخذ أغلب أفراد المجتمعات الإنسانية يسعى للتعبير عن مفردة الانتماء تجاه أوطانهم من خلال إبداء صدق مشاعرهم بحالة الحب التي يحملونها تجاه الحيز الجغرافي الذي حملهم بعد أمهاتهم، وتغذو من خيراتها وسكنوا على أرضها وتنعموا بكل ما هو جميل فيها وحزنوا لأشجان ذكرياتهم مع الآخرين من أقرانهم عليها سواء من الأقرباء أو الأصدقاء، والتي لا بد أن تكون مفعمة بالذوبان الوجداني الشعوري بأحداثه ومتغيراته والتأثر إيجاباً برفعته ووحدة كيانه وقوته ورقيه، والتناغم مع السلم الاجتماعي وإن تعددت البرامج السياسية والمشارب الفكرية والحزبية [3] .

ويرى الباحث أن العقود الأخيرة من القرن الماضي شهدت أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية. لذلك تعد مجتمعات الدول العربية إحدى أبرز المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع

---

[1] خليفة، علي. المواطنية مسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان (39-40)، صيف خريف (2013) ، ص (11) ، مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] حسين ، عدنان السيد (2013). **المواطنة: أسسها وأبعادها**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ص (9).

[3] الحطامي، عبد الرحمن محمد أحمد . ماذا يعني الانتماء للوطن، **صحيفة القدس العربي**، السنـة 25 ، العدد 6571 في 23 /10/ 2013.

واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمعات العربية. ولذلك استعانت الدول العربية، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية. فالمفهوم الحديث للانتماء الوطني يعتمد على الاتفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية ، كما أن هذا الانتماء يمثل في الأساس شعور وجداني يظهر على شكل حالة من الارتباط المصيري بين أفراد المجتمع الساكنين على الأرض والمنتمين للوطن وبما لا تتناقض مع أي من تعاليم الديانات السماوية ، لأن الانتماء الوطني عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز هذا الانتماء .

وفي ظل هذه المحفزات وجد الاستبداد الذي بات يمثل أبرز المعوقات التي تعترض تحقيق الوحدة الوطنية التي تسهم في نمو الانتماء لدى أبناء الشعب الواحد إلى أوطانهم، كون الاستبداد الذي أخذت القيادات السياسية تمارسه تجاه شعوبها ، عمل على إلغاء كل الخصوصيات التي تسهم في إثراء مفهوم الوحدة، كما أن الانغلاق الشديد في الخصوصيات الاجتماعية يؤدي إلى التباعد ويمنع تطوير حالات العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد [1] .

وفرض هذا الانغلاق والتباعد حالة من التذمر التي دفعت الأفراد اللجوء إلى الخصوصيات القومية والدينية والطائفية والقبلية من أجل الوصول إلى حالة الانتماء التي أصبحت تمثل حاجة ماسة لدى هؤلاء الأفراد، فوجد الجميع أنه لا يمكن أن يتحقق الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة لديهم إلا من خلال الجماعة ، فالسلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته ، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمده من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضواً من أعضائها [2] .

عموماً فإن مفهوم الانتماء الوطني يعد مفهوماً مركباً يتضمن العديد من الأبعاد والتي أهمها:

1. **الهوية**: يعبر عن الهوية لغوياً بأنها حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره، وهي مجموعة صفات الوطنية التي تمثل مَعَالِمُهَا وَخَصَائِصُهَا الْمُمَيَّزَةُ وَأَصَالَتُهَا [3].

[1] محفوظ، محمد (2004). **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ص (49).
[2] العامر، عثمان بن صالح (2011). **مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء**، الرياض، مركز آفاق للدراسات والبحوث، ص (18).
[3] المعجم الوسيط (2004) ، القاهرة، مجمع اللغة العربية ، دار الشروق الدولية.

وبتعبير آخر هي المركب الذي يحوي عناصر متغيرة، وفي الوقت ذاته تتميز بثبات معين، مثل الشخص الذي يولد ويشب ويشيخ وتتغير ملامحه وتصرفاته وأحياناً ذوقه، لكنه يبقى في الأخير هو نفس الشخص وليس أحداً غيره [1].

وأخذت مسألة الهوية تطرح نفسها على شعوب عريقة ، كالشعوب العربية والفارسية والهندية والصينية وغيرها من الشعوب التي اجتازت خلال تاريخها المديد تجارب قاسية ، حيث ينظر إليها على أنها تعبير عن حاجة ، لا إلى تحديد الهوية ، بل إلى إعادة ترتيب عناصرها وإعادة إرساء علاقاتها بالمحيط، وأن التجارب التي يعانيها الأفراد ، والتحديات التي تواجه الشعوب والأمم، تجعل من الضروري بين حين وآخر إعادة ترتيب عناصر الأفراد الشخصية والجماعية ، بالشكل الذي يمكن من اجتياز الأزمة التي يتناولها سؤال الهوية في جميع الظروف ، إنها في الغالب حالة نفسية تشبه الأزمة على صعيد الوعي، قد تشتد لدى أشخاص أوشرائح اجتماعية إلى الدرجة التي تؤدي إلى طرح سلبي لمسألة الهوية ، إلى تضخيم شأنها أو إنكارها أو إلى إعادة التوازن داخل الوعي الفردي والجماعي [2] .

وهكذا فإن للهوية الوطنية معانٍ تتعلق بالانتظام العام غير المشروط في الحفاظ على كل مكونات ومكتسبات ومصالح، وقيم وعادات وتقاليد ونظم محتمع يحمل أفراده الجنسية نفسها في دولة ما، وفق مبدأ أخلاقي فيإطار مجتمعي متماسك، والالتزام بما ينص عليه الدستور والقوانين المحلية والدولية، واحترام المبادىء الإنسانية المشتركة ، والسماح بالاختلاف وتنوع الأفكار والرأي الآخر ومعتقده ووجهة نظره إن لم يمس الاختلاف والقيم والآراء والأفكار سيادة ووحدة الوطن مع الاعتراف المطلق بأن تربية الأجيال على حب الوطن وحبها له وطاعتها لولاة الأمر، والتضحية للحفاظ على مكتسباته وهويته والدفاع عن أراضيه وحدوده هي مسلمات لا تقبل التفاوض وتقديم التنازلات .

2. **الصفة الجماعية:** تميل الروابط الانتمائية نحو الجماعية ، ويتأكد ذلك في حالة توحد الأفراد وسعيهم للوصول إلى الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها ، وتظهر الصفات الجماعية عند تأكيد أعضاء الجماعة على كل من التعاون والتكافل والتماسك ، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد. وتعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة ، والتفاعل والاجتماعية ، وجميعها تسهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل[3] .

---

[1] الحمد ، تركي (2003). **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي، ص (67).
[2] الجابري، محمد عابد (2011). **الهوية.. العولمة.. المصالح القومية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص(13).
[3] العامر ، مرجع سابق ، ص (22).

وسبق أن تعامل عدد من الفلاسفة والمفكرين مع الصفة الجماعية بتعابير مختلفة، فقد شكك (جان بول سارتر 1905-1980) فى إمكانيات الوعي الذاتي في الدراسات المتعدية للظواهر التي تبناها الفيلسوف (ايمانويل كانت Immanuel Kant 1724- 1804) وأطلق عليها تسمية الوعي الفردي الشخصي، وقال سارتر أنــه بالفعل ليس وعياً فردياً بل هو وعي جماعي، فسارتر لا يتصور أن يكون وعي الذاتية في الدراسات المتعدية للظواهر شخصياً وفردياً لأنه ليس كذلك بحق، بل لأنــه وعي جمعي فــي الأساس، إذ لا يمكن أن يكون فردياً بل هو أحد الصفات الجماعية التي لا يمكن أن تكون نتاجاً ذاتياً للأفراد وحدهم ، فيما أطلق (أميل دوركايم 1858- 1917) تسمية اللاوعي الجمعي عندما أسس لمقولات المعرفة في تحليلاته المنتمية إلى سوسيولوجيا المعرفة، وهذا الوعي الجمعي نفسه هو مفهوم الروح عند الفيلسوف (فريدريك هيجل 1770- 1831). [1] .

لذا أنصبت جهود الأنظمة السياسية الحاكمة لتوظيف هذه الصفة الجماعية بما يخدم توجهات سياساتها الداخلية والخارجية، حتى بات ثمة هاجس دائم لدى الأنظمة يدور حول الوعي الجمعي للشعوب، بهدف تشكيله وصياغته، بطريقة ما من شأنها أن تصبح تلك الشعوب قيد السيطرة، مما يسهل توجيهها لتحقيق ما تصبو إليه الأنظمة من أهداف، وما تطمح إليه من غايات، غير أن هذا الوعي يتشكل بالأساس وفق ما هو كائن، كونه نتاج الواقع الذي تتشابك فيه العلاقات، وتفرض فيه المشكلات التعاطي معه بشكب معين معه، وتتكون فيه الرؤى الآنية بارتباط وثيق مع تجارب الماضي وتطلعات المستقبل .

3. **الولاء :** يعد الولاء للدولة من صميم مكونات الانتماء الوطني ، فهو ليس كلاماً يقال، وإنما هو سلوك حضاري فاعل، وعمل حقيقي يؤديه المواطن تجاه دولته من أجل إعلاء شأنها، وجعل رايتها خفاقة بين الأمم، وببرز الولاء في صورة المحبة الصادقة التي يبديها الفرد لقيادته الرشيدة [2] .

ومثلما يكون الولاء جوهراً فإن له مظاهر خارجية تتضح ما هيته وجوهره من خلال المظاهر الآتية [3] :

أ. التضحية في سبيل الوطن.

ب. المساهمة في بناء وإعمار الوطن.

---

[1] سارتر، جان بول (1964). **الماركسية والوجودية**، بيروت، ترجمة جورج طرابيشي ، دار اليقظة العربية، ص (218).

[2] حامد، عبد الله صالح (2014). الهوية الوطنية ماض عريق حاضر زاخر مستقبل مشرق، في : حميد، سالم (تقديم) ، **البيت متوحد** ، دبي، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، ص (27).

[3] العناني، ختام ومحمد عصام طربية (2007). **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص(67).

ج. المشاركة في صنع الحاضر المزدهر، والمستقبل المشرق.

د. حماية المنجزات والمكتسبات.

هـ. القيام بالواجبات على النحو الأكمل والأمثل.

و. التكافل والتعاون مع أفراد المجتمع .

ز. تحقيق الآمال الوطنية، ومراعاة الطموحات والتطلعات وأهداف المجتمع.

ح. التعرف على رموز الأمة والوطن، كالراية والنشيد الوطني ، والعادات والتقاليد واللغة واللباس الشعبي والآثار والتاريخ المجيد.

ط. العمل لإكتساب الإرادة الصلبة التي تقف بوجه ما يتعارض ومظاهر الولاء للوطن.

ي. الاهتمام بالقضايا الوطنية وتبنيها بجدية والتزام أمين.

ك. تفجير كوامن الإبداع والابتكار في مجالات العمل والمعرفة .

ل. إدراك الروابط التي تجتمع عليها الأمة كالعقيدة واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة والآمال المستقبلية ، وتحقيق أهداف الوطن وتطلعات الشعب والعمل من أجلها.

4. **الإلتزام** : ويتمثل في التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ، وهنا تبرز الصفة الجماعية عندما تؤكد على الانسجام والتناغم والإجماع ، وينتج الإلتزام عن اتجاهات الفرد نحو التنظيم الجماعي الذي هو جزء منه . ويتعلق هذا المفهوم بدرجة اندماج الفرد بالمجتمع واهتمامه بالاستمرار فيه. ويختلف هذا المفهوم عن مصطلح "الرضا " حيث الفرد قد يكون راضياً عن سلوكه ونشاطاته الاجتماعية وعمله ولكنه يرفض حالة اللاوعي أو الجهل لدى المجتمع في أمور معينة ، وهنا تتولد ضغوطاً فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع [1]، أو الرفض الذي قد يهني التمرد .

وتتعدد أنواع الالتزام، إذ يفرق الخبراء بين ثلاثة أنواع من الالتزام هي [2] :

أ. **الالتزام الاستمراري**: ويشير هذا المفهوم إلى قوة رغبة الفرد ليبقى ضمن الجماعة المعينة باعتبارهم تنظيم جماعي يخضع لضوابط اجتماعية واخلاقية تحدد السلوك الجمعي ، وأن بقاء الفرد معهم يأتي لاعتقاده بأن ترك الجماعة سيكلفه الكثير. فكلما طالت مدة بقاءه في

---

[1] العامر ، مرجع سابق ، ص (33).

[2] النقيعي، فارس (2010). **الالتزام التنظيمي**، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، الموقع الإلكتروني : http://www.hrdiscussion.com/hr17029.html

هذا التنظيم فإن تركه لها سيفقده مما تحقق له معهم على مدار الوقت مثل: (المنزلة الاجتماعية، والصداقة الحميمة لبعض الأفراد). وكثير من الأفراد لا يرغب في التضحية بمثل هذه الأمور، ويقال على هؤلاء الأفراد أن درجة ولائهم الاستمراري عالية.

ب. **الالتزام العاطفي**: ويعبر هذا المفهوم عن قوة رغبة الفرد في الاستمرار كعضو فاعل ضمن الجماعة المعينة لأنه موافق على أهدافها وقيمها ويريد المشاركة في تحقيق هذه الأهداف. وأحياناً تلجأ بعض الجماعات إلى إحداث تغيير جوهري في أهدافها وقيمها وهنا يسأل الفرد نفسه عما إذا كان باستطاعته التكيف مع الأهداف والقيم الجديدة ، فإذا كانت الإجابة بنعم فإنه يستمر معهم، أما إذا وجد أنه سيصعب عليه التكيف فسيتركهم .

ج . **الالتزام المعياري**: ويشير هذا المفهوم إلى شعور الفرد بأنه ملتزم بالبقاء مع الجماعة بسبب ضغوط الآخرين. فالأفراد ذوى الالتزام المعياري القوى يأخذوه في حسابهم إلى حد كبير، فماذا يمكن أنه يقوله الآخرون لو تركوا الجماعة. إذن فهؤلاء لا يريدون أن يتركوا انطباعاً سيئاً لدى الزملاء بسبب تركهم الجماعة، وبالتالي فإن لهذا التزام جانب أدبي حتى ولو كان ذلك على حساب أنفسهم.

5. **المحبة :** اهتم كثير من علماء النفس بالظروف الحياتية للإنسان وبحاجاته الاساسية والثانوية ، وأكدوا أنّه لكي يكون الإنسان سويّاً في حياته لابدّ مِن شرط هامّ، وهو أن ينشأ مُحاطّاً بمشاعر الحبّ والاهتمام والاحترام والتقدير والقبول، ويحتاج الإنسان منذ الطفولة أن لا ينشأ في بيئة تُشعره بالنبذ والرّفض وبأنه غير مقبول أو محبوب، وذلك من أجل القضاء على الغريزة العدوانية التي غالباً ما تنمو مع الأفراد فيقومون بالتصرّف إمّا بالعدوانية والعنف أو بالانطواء والعزلة عن غيره من الآخرين، وفي نظريّته الشهيرة حول ترتيب احتياجات الإنسان والمسمّاة "هرم الحاجات" الذي عرضه عالم النفس الأمريكي (إبراهام ماسلو 1908- 1970)، الذي يشتمل على تكوين الصداقات، والعلاقات العاطفية، والارتباط مع الآخَرين في إطار عائلة أو مجموعة أو نادٍ اجتِماعي أو فريق رياضي وما إلى ذلك. إذ يحتاج بني البشر عموماً إلى إقامة علاقات اجتماعية وطيدة تتبادل فيها مشاعر القبول والحبّ والتقدير والاحترام مع الآخرين كأفراد الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل، وغياب هذه العلاقات يعرّض الكثير مِن الناس للقلق والعزلة الاجتماعية والاكتئاب والوحدة الشديدة، الأمر الذي يفسّر الكثير مِن حالات الانتحار التي يشهدها عالم اليوم [1].

[1] حسنين ، أحمد جابر (2013). **الطابور الخامس اسلوب القيادة الإدارية بالتجسس وأسس القضاء عليه**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص (100).

6. **الديمقراطية :** بعد مرور ربع قرن على توقعات عالم السياسة الأمريكي صموئيل هنتنغتون عندما تنبأ بموجات الديمقراطية الثلاث في مطلع التسعينيات من القرن العشرين بأنها سوف تبدل الأنظمة السياسية في العالم، قوبل بانتقادات متنوعة. البعض أخذ عليه تفاؤله الزائد، والبعض الآخر انتقده لأنه كان يتنبأ بعقلية المفكرين وعلماء السياسة الذين لم يكفوا عن جعل أوروبا مركزاً للعالم، كما لم تكن بعيدة عن الحقائق المتعلقة بتطور الديمقراطية في القارة الأوروبية، وإلى حد بعيد جنوب ووسط القارة الأمريكية، إذ انطبقت هذه الملاحظة الأخيرة على تقييمه للعوامل الخمسة التي أثرت وسوف تؤثر على دمقرطة المجتمعات وهي في رأيه: سوء الأداء الاقتصادي للأنظمة الأوتوقراطية في العالم، والتحديث الاقتصادي الذي سوف يزيد من حجم ونفوذ الطبقات المتوسطة في المجتمعات النامية، ودور الكنيسة في نشر الديمقراطية في العالم، والعوامل الخارجية وخاصة دور أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كحامية للديمقراطية على الصعيد الدولي، أخيراً أثر الدومينو الإقليمي حيث تنتقل عدوى الديمقراطية من بلد إلى آخر بحكم العدوى [1] .

وعليه ، أصبح عامل السلطة يعد هو العنصر الأساسي في تكوين الدولة وتحقيق أهدافها ، لأنها أبرز الظواهر الاجتماعية الإنسانية منذ العصر القديم [2] ، وهي التي تعطي للمجتمع الإنساني صفة المجتمع السياسي ، أي المجتمع الذي تسود فيه سلطة سياسية ، إذ لا يكفي للدول عند نشوئها أنويجد فيها شعب يحمل انتماءً وطنياً ويقطن إقليماً معيناً بصفة دائمة وإنما يجب أن توجد هيئة حاكمة منظمة تكون مهمتها الإشراف على الإقليم ومن يقيمون عليه " الشعب " وتمارس هذه الهيئة " الحكومة "سلطاتها باسم الدولة ، ولا بد للشعب من أن يمتلك قانوناً ينقله من حالة الفوضى إلى حال النظام وتجمعه روابط عديدة مشتركة، كون المجتمعات المتحضرة تستبعد فكرة اللجوء إلى العنف والقوة اللذين سادا لفترات طويلة من مراحل تطور الفكر البشري ، وانتقاله إلى الحالة الجديدة التي يسود فيها النظام والاستقرار ويتحتم فيها إتباع إجراءات مفيدة ومحدودة لتنظيم وحماية العلاقات القائمة بين الأفراد [3] .

وفي الدول العربية وخلال مرحلة التاريخ المعاصر انطلقت لحظة الولادة الحقيقية للانتماء الوطني من جيل الاستقلالات التي طبعتها فكرة التحرر العربي من الاستعمار ، وتنامي فكرة وحدة حركات التحرر، مما أدى لعودة الروح إلى الهوية الوطنية لشعوب العالم العربي التي ناضلت ضد

---

[1] صلح، رغيد . قلق على مستقبل الديمقراطية، **صحيفة الخليج الإماراتية** ، 2015/10/9.

[2] بدوي، ثروت(1965). **النظم السياسية**، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية، ص (42) .

[3] ليلة، محمّد كامل (1969). **الأنظِمة السياسية (الدّولة والحكومة)**، بيروت، دار النهضة العربيّة، ص (14).

الاستعمار، لكن هذه العودة تعرضت لعقدة عدم استكمال مشروع الوحدة العربية ، الأمر الذي أفرز عن جيل الثورات العربية بعد عام 2010التي كانت شاهداً على لحظة الولادة الثانية للدولة الوطنية وبقاء حالة الانتماء الوطني لدى شعوب المنطقة بل وتناميها[1].

وكشف الربيع العربي زيف إدعات كثير من الجهات التي كانت تدعي تمثيلها الشعب وإرادته وتوجهاته، وبأنها تعمل لصالحه ووفق حاجاته، فخرجت الشعوب العربية عن صمتها المعتاد على مدى خمسة عقود بقوة وعزيمة وشجاعة كان الكثيرون يعتقدون أنها من المستحيلات، فأسقطت شرعية الاستبداد والفساد والظلم، وحجمت تسلط الأجهزة الأمنية ، وأوقفت مخطط سيطرة رأس المال على الحياة العامة بشكل كامل وبشراكة كاملة مع الشركات الأجنبية العابرة للقارات، وأسقطت أنظمة وأجبرت أخرى على التنمية والأصلاح ولا تزال تضغط على من تبقى لتحقيق الإصلاح أو الرحيل [2] .

يرى الباحث إن التحولات الفكرية التي تصيب الشعوب تمثل نتاجاً طبيعياً للتحولات ذاتها، فالفهم الإنساني يبقى تواقاً لتقبل عمليات التنمية والتحديث ، ورغم أن التحديث قد انطلق من خلال الانفجار المعلوماتي أو المعرفي في العقود القليلة الماضية ، والذي أسفر عن تغيرات سياسية واجتماعية مصاحبة للتصنيع والتطور التكنولوجي. وقد باتت روافد التنميةتمثل مجالاً رحباً يسهم في تحقيق الانتماء الوطني الذي يصب في خدمة عمليات التحديث والتنمية . هذه العمليات التي يشتمل كل منها على وجود أنماط مؤسسية ذات صفات محددة يمكن أن تعمل على تحديد الهوية الوطنية والقومية ونتاجاتهما الثقافية، بحيث تعمل على طمس النسق القبلي والمذهبي.

[1] طارق، حسن. الدولة الوطنية بعد الثورات العربية جدل الأيديولوجيا والهوية، بيروت، **مجلة الديمقراطية**، العدد(56)، أكتوبر، (2014)، ص (104). مؤسسة الإهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

[2] الحمد ، جواد. إرادة الشعوب العربية بين الاختيار الحر والوصاية، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة (10) ، العدد (58)، شتاء (2012)، ص (7)، مركز دراسات الشرق الأوسط.

ثانيا: الدراسات السابقة

- **دراسة محفوظ (2004)** [1]**: الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك :** تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول بحثية ، جرى التطرق في مقدمة الدراسة وعبر مدخل الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة إلى أن تجسيد مبدأ المواطنة يتطلب على المستوى العملي الكثير من العمل والكفاح للتخلص من الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع .

تناولت الدراسة مبدأ المواطنة من خلال التركيز على عنوان الثقافة وشروط المواطنة مفتتحاً الفصل الأول بالاستفتاء الذي سبق أن أجرته مجلة الهلال المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وشمل تصورات الكتاب والمفكرين والمثقفين العرب للعالم بعد نصف قرن من ذلك الحين والمقصود به أوائل القرن الحادي والعشرين ، حيث أطلق عناصر عينة الاستفتاء لأنفسهم العنان لتأمل أحوال العرب في مختلف النواحي والمستويات، ليستشف المؤلف طغيان حالة اللامبالاة وثقافة التبرير للذات ولوم التاريخ والأجيال السابقة ، معرجاً على بعض العناوين الفرعية التي شملت الثقافة الوطنية .. المشهد والآفاق، والمشهد الثقافي .. وأفق الاختلاف والحوار، والتنوع الاجتماعيوالحقوق الثقافية ، مبدياً عدد من المقترحات التي ساقها في إطار العمل على تطوير الواقع الثقافي الوطني.

- **دراسة ابراهيم (2007)** [2]: **تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي:** تناولت هذه الدراسة بالرصد والتحليل والتقييم المحطات الرئيسية والملامح البارزة في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس. من خلال رصد،جملة من القضايا التي تعد جزءا من أجندة بحثية لمواصلة دراسة المجتمع المدني في دول المجلس. وسعت هذه الدراسة: بيان دور المجتمع المدني وتحليله في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. وتوضيح أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت وتؤثر في تطور المجتمع المدني في دول المجلس، وفي مقدمتها: طبيعة التداخل والتأثير والتأثر بين ما هو تقليدي وبين ما هو حديث.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة: أهمية بناء قاعدة معلومات دقيقة عن منظمات المجتمع المدني في المجلس. والحاجة إلى بلورة مؤشرات ملائمة لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني، والتعمق في تحليل طبيعة وحدود تأثره بالعوامل الخارجية.

---

[1] محفوظ، مرجع سابق.

[2] ابراهيم، حسين توفيق(2007)، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قدمت نظرة فاحصة في تحليل رصد تطور المجتمع المدني في دول الخليج العربي حيث أن تطور المجتمع المدني عامل هام في مسيرة التنمية السياسية في دول الخليج العربي. إلا أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني الذي هو المقياس الأساسي لتطور أي مجتمع وتفاعله في عملية التنمية والإصلاح الشامل. وهذا ما تسعى له هذه الدراسة حيث تحاول الوقوف عند روافد التنمية السياسية التي من بينها منظمات المجتمع المدني.

- **دراسة البدوي (2009)** [1] **: «الفضائيات الإماراتية والهوية الوطنية للشباب الجامعي الإماراتي تعزيز أم تهديد؟»**، صدرت هذخ الدراسة عن جامعة الشارقة وحاولت اختبار علاقة المضمون الإعلامي الغربي الذي يبث عبر الفضائيات الإماراتية بالهوية الوطنية للشباب الإماراتي الجامعي من خلال طرح سؤال رئيسي مؤداه: هل يؤدي الاعتماد على المضمون الغربي إلى تدعيم الهوية الوطنية أم إلى إضعافها؟.

وقد خلصت الدراسة التي غطت تفاصيلها صحيفة «البيان» في 18 سبتمبر 2009 إلى وجود إدراك إيجابي من قبل الشباب للشخصية الإماراتية، وإلى تمسك متوسط المستوى بالهوية الوطنية ويتم ذلك بعيداً عن الفضائيات الإماراتية، حيث تؤثر عوامل التنشئة الاجتماعية في هذا السياق من خلال عمليات تربوية مرتبطة بأجيال تورث القيم والعادات والتقاليد.

وقد أظهرت الدراسة أن المضامين الأمريكية - رغم انبهار الشباب وتأثر البعض بها- قد تخلق حالة من «التأثير المرتد»، حيث يزداد التمسك ببعض مكونات الهوية مع زيادة التعرض للمضامين الغربية.

- **دراسة النقبي والمعمري (2011)** [2]**: تربية المواطنة من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم في سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة:** هدفت الدراسة الى التعرف على تصورات معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم في سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة عن تربية المواطنة وعلاقتها بمتغيرات جنس المعلم، وتخصصه والمنطقة التعليمية التي يعمل بها، وجنسيته وخبرته التدريسية، والورش والمحاضرات التي حضرها والمواد التدريسية الجامعية التي درسها وتتعلق بتربية المواطنة، وتوصلت الدراسة الى ان مواضيع المواطنة هي اكثر قرابة واتساقاً وتناغماً مع مواضيع الدراسات الاجتماعية منها الى

---

[1] البدوي، ثريا أحمد (2009)، **الفضائيات الإماراتية والهوية الوطنية للشباب الجامعي الإماراتي تعزيز أم تهديد؟**، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

[2] النقبي، علي خلفان ، والمعمري ، سيف بن ناصر (2011)، **المواطنة كما يراها معلمو الدراسات الإجتماعية و العلوم في سلطنة عمان و دولة الإمارات العربية المتحدة**، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

مواضيع العلوم، واسفرت النتائج عن وجود فروقاً ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بمتغير جنس المعلم وجنسيته وخبرته التدريسية، والورش والمحاضرات التي حضرها والمواد التدريسية الجامعية التي درسها وتتعلق بتربية المواطنة.

- **دراسة الحوسني (2013)** [1] **: الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة**: هدف الدراسة الى التعرف الى دور مؤسسات المجتمع المحلي في دولة الامارات، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها، والتعرف الى دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة وأهميته لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الامارات العربية المتحدة وطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وقامت هذه الدراسة على فرضية اساسها ان مؤسسات المجتمع المدني قد اخفقت في تأدية رسالتها القائمة على الدور الملقى على عاتقها، وبناء شراكة بناءة مع المؤسسات الحكومية المعنية.
- **دراسة Henderson (2007) : Hierarchies of Belonging: National Identity and Political Culture in Scotland and Quebec**: أجابت دراسة هندرسون : **التسلسل الهرمي للانتماء: الهوية الوطنية والثقافة السياسية في اسكتلندا وكيبيك** ، على مجموعة من الأسئلة التي تناولتها مقدمة الدراسة ، والتي كان من أبرزها لماذا يشعر بعض الناس بالانتماء إلى أمة والبعض الآخر ليس لديه مثل هذا الشعور ؟ وتحت أي ظروف لا تؤثر القومية المواقف السياسية الناس؟ وركزت اجابات هذه الأسئلة على الأمر الذي ينشغل الذين يحاولون فهم التطورات في منطقة البلقان وقبرص، أو أيرلندا الشمالية. وذلك من أجل التوصل إلى فهم تأثير القومية، في الجوانب الحسنة والسيئة، كخطوة أولى لفهم مصادر الصراع.
- **دراسة Bahgat (1994) :Arab Democratization: A Poor Cousin?**: وقد ورد فيها أن الدول الخليجية الريعية تتمتع ببعض الاستقلال عن مواطنيها بحكم اعتمادها على مصادر خارجية للدخل، هذا الاستقلال يتم تفسيره على أنه ما دامت الدولة لا تثقل كاهل المواطنين بالضرائب فإن المواطنين لا يهتمون كثيراً ببناء مؤسسات ديمقراطية تمكنهم من المشاركة في صنع السياسة العامة ومن محاسبة المسؤولين العامين. وتخلص هذه الفكرة بتحوير لقول قديم يلخص تطور النظام الديمقراطي إذ يصبح القول: "لا ضرائب دون تمثيل"، في السياق الشرق الأوسطي "لا ضرائب، لا تمثيل". وينتج عن هذا التأثير من قبل الدولة الريعية (الخليجية) شراء

---

[1] الحوسني، خالد (2013)، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة: جمعيات النفع العام دراسة حالة**، عمان ، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

النخب الحاكمة لشرعيتها عن طريق خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، ودعم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، من أجل تقليص مطالب المعارضة بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

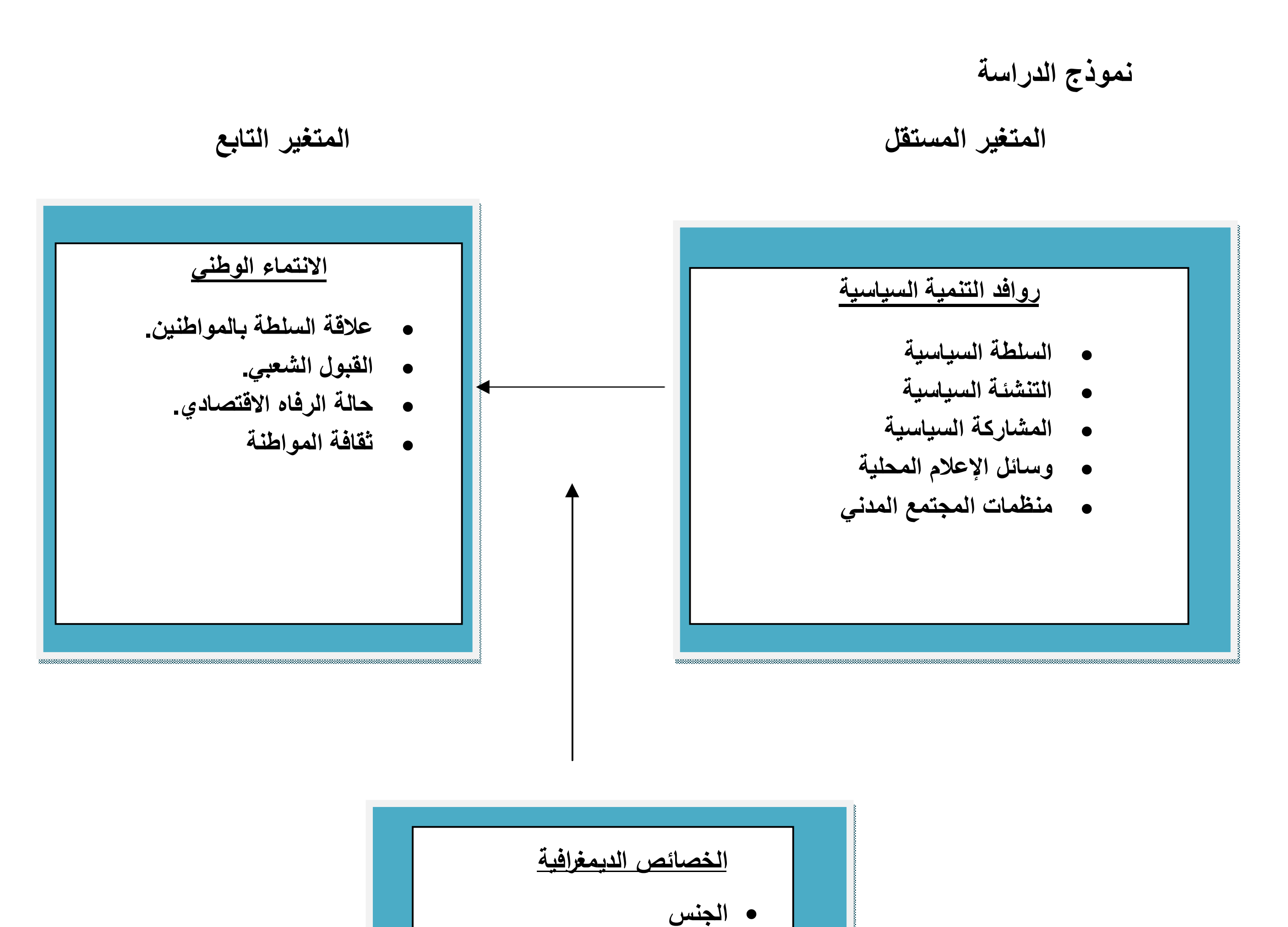
ثالثا: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تحاول الوقوف على أبعاد العلاقة بين التنمية السياسية والانتماء الوطني في دولة الامارات العربيية المتحدة، حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة هذا الموضوع في السابق، كون الدراسات التي تتناول عملية التنمية السياسية وأثرها على الانتماء الوطني تعد نادرة في الدول العربية .

وتغطي هذه الدراسة فترة حرجة شهدت خلالها عدد من الدول العربية حالة من عدم الاستقرار السياسي، وذلك نتيجة لعدد من المتغيرات الدولية والإقليمية ، ولعل من أبرزها اندلاع ما عرف بثروات الربيع العربي التي فرضت على صانعي القرار السياسي ضرورة الاستجابة للمستجدات والتغير الحاصل على المستوى الإقليمي.

وتعد هذه الدراسة إضافة معرفية في فترة التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها عدد من الدول العربية، كونها تضع أساساً لإطار علمي يمكن أن يرفد الباحثين والمهتمين بعدد من التغيرات التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

نموذج الدراسة



الخصائص الديمغرافية

- الجنس
- العمر
- المستوى التعليمي
- المستوى المهني
- الدخل الشهرى

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل عرضاً للطريقة والإجراءات ومنهج الدراسة والمجتمع والعينة وصدق وثبات الأداة، كما يتضمن الإجراءات التي إتبعها الباحث عند تطبيق الدراسة والمعالجة الإحصائية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (The Descriptive Analytical Method)، وأسلوب الدراسة الميدانية، والمنهج الوصفي التحليلي أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقّننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، حيث يبدأ هذا المنهج بتحديد المشكلة ووضع الفروض وجمع البيانات ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج والتوصيات.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها:

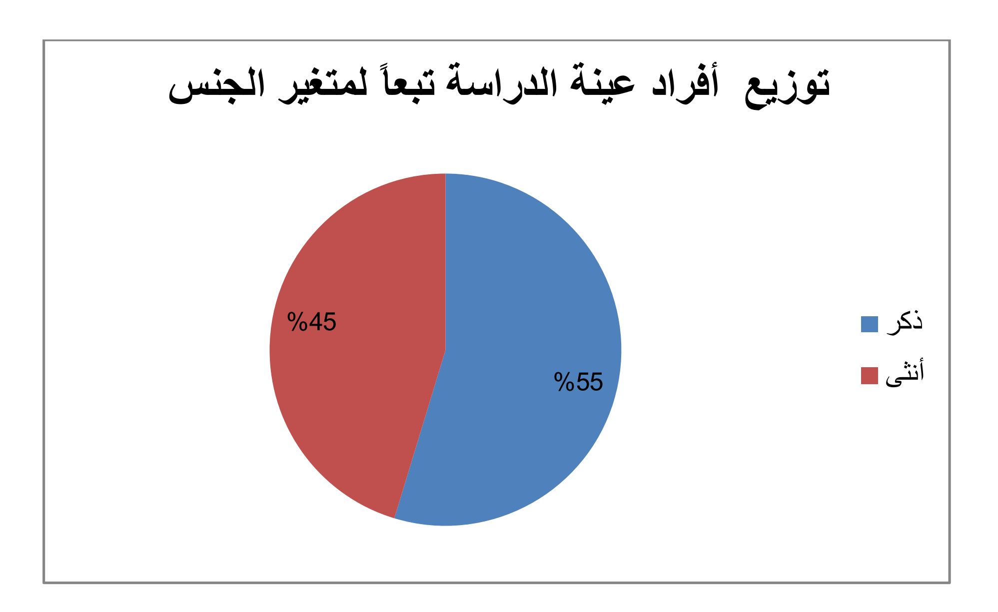
تكون مجتمع الدراسة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة البالغ عددهم (8.264) ملايين نسمة، بينهم 947.9 ألف مواطن، و7.316ملايين مقيم، وفقاً لبيانات أعلنها المركز الوطني للإحصاء وقد ذكر المركز أن عدد المواطنين الذكور في الدولة بلغ 479.1 ألف مواطن، بينما بلغ عدد المواطنات الإناث 468.8 ألفاً، حسب احصائية تعداد السكان لعام 2014 من مختلف طبقاته، وتكونت عينة الدراسة من (320) مواطن ومواطنة تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية ، فيما تم استبعاد (20) استمارة استبيان غير صالحة ليتم الحصول على (300) استمارة تم تحليلها من أجل التوصل إلى النتائج في هذه الدراسة ، والجدول الآتي يوضح توزيع أفراد العينة:

الجدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	164	%54.7
	أنثى	136	%45.3
	المجموع	300	%100.0

يشير الجدول رقم (1) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس بلغت الأغلبية للذكور بنسبة (%54.7) فيما حصلت الاناث على نسبة (%45,3) ، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

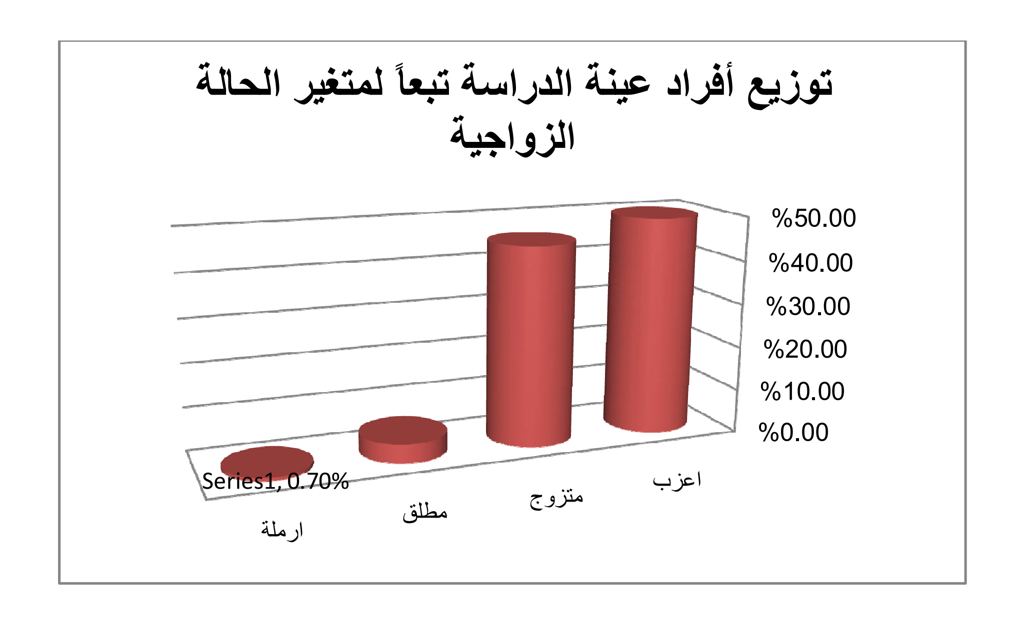


الجدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الحالة الزوجية	اعزب	149	%49.7
	متزوج	136	%45.3
	مطلق	13	%4.3
	ارملة	2	%.7
	المجموع	300	100.0

يشير الجدول رقم (2) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الزواجية الأغلبية لفئة أعزب بنسبة (49.7%)، يليه فة متزوج بنسبة بلغت (45.3%) يليه الفئة مطلق بنسبة بلغت (4.3%)، أما أدنى نسبة كانت للفئة أرملة إذ بلغت (.7%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك

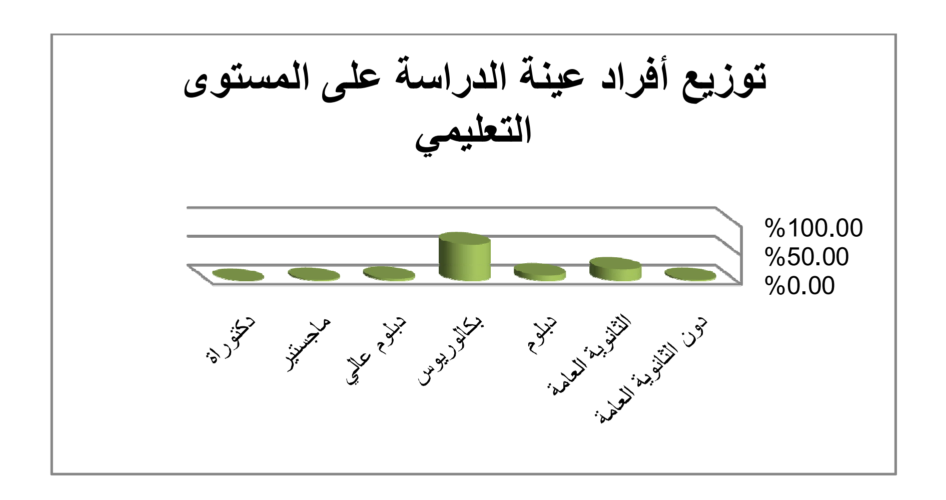


الجدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
المستوى التعليمي	دون الثانوية العامة	6	%2.0
	الثانوية العامة	60	%20.0
	دبلوم	28	%9.3
	بكالوريوس	189	%63.0
	دبلوم عالي	11	%3.7
	ماجستير	6	%2.0
	دكتوراة	-	-
	المجموع	300	%100.0

يشير الجدول رقم (3) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي الأغلبية لحملة المستوى البكالوريوس بنسبة (189%)، يليه حملة مستوى الثانوية العامة بنسبة بلغت (20.0%) يليه حملة مستوى الدبلوم بنسبة بلغت (9.3%)، يليه من مستوى الدبلوم العالي بنسبة (3.7%) ، أما أدنى نسبة كانت لذوي دون الثانوية العامة وحملة الماجستير بنفس النسبة بلغت (2.0%).، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

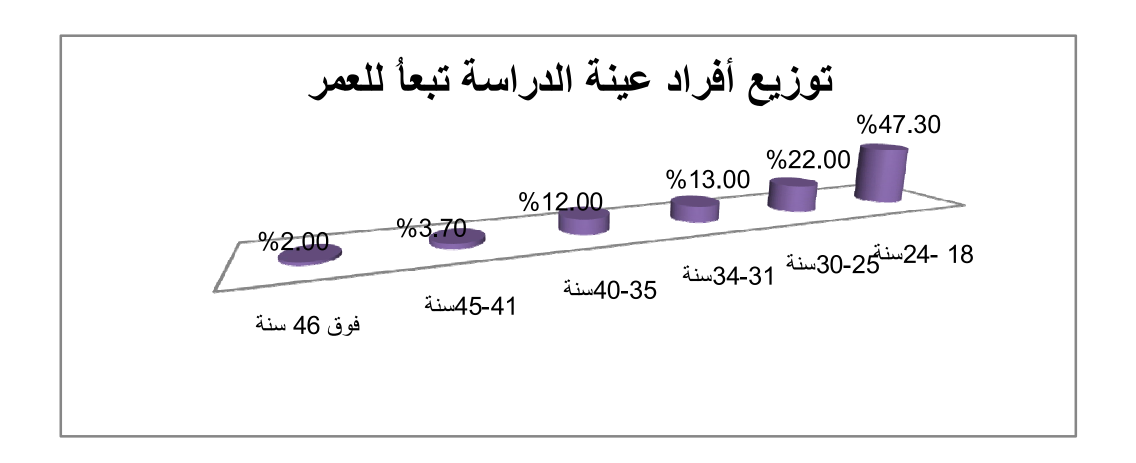


الجدول رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
العمر	18 -24سنة	142	%47.3
	25-30سنة	66	%22.0
	31-34سنة	39	%13.0
	35-40سنة	36	%12.0
	41-45سنة	11	%3.7
	فوق 46 سنة	6	%2.0
	المجموع	300	%100.0

يشير الجدول رقم (4) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كانت الأغلبية لذوي الفئة العمرية (18 -24سنة) بنسبة (47.3%)، يليه الفئة العمرية (25-30سنة) بنسبة بلغت (22.0%)، يليه الفئة العمرية (31-34سنة) بنسبة بلغت (13.0%)، يليه الفئة العمرية (35-40سنة) بنسبة (12.0%) ، أمافئة (41-45سنة) فقد حصلت على نسبة بلغت (3.7%).،ادنى نسبة كانت للفئة العمرية (فوق 46 سنة) بلغت (2.0%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

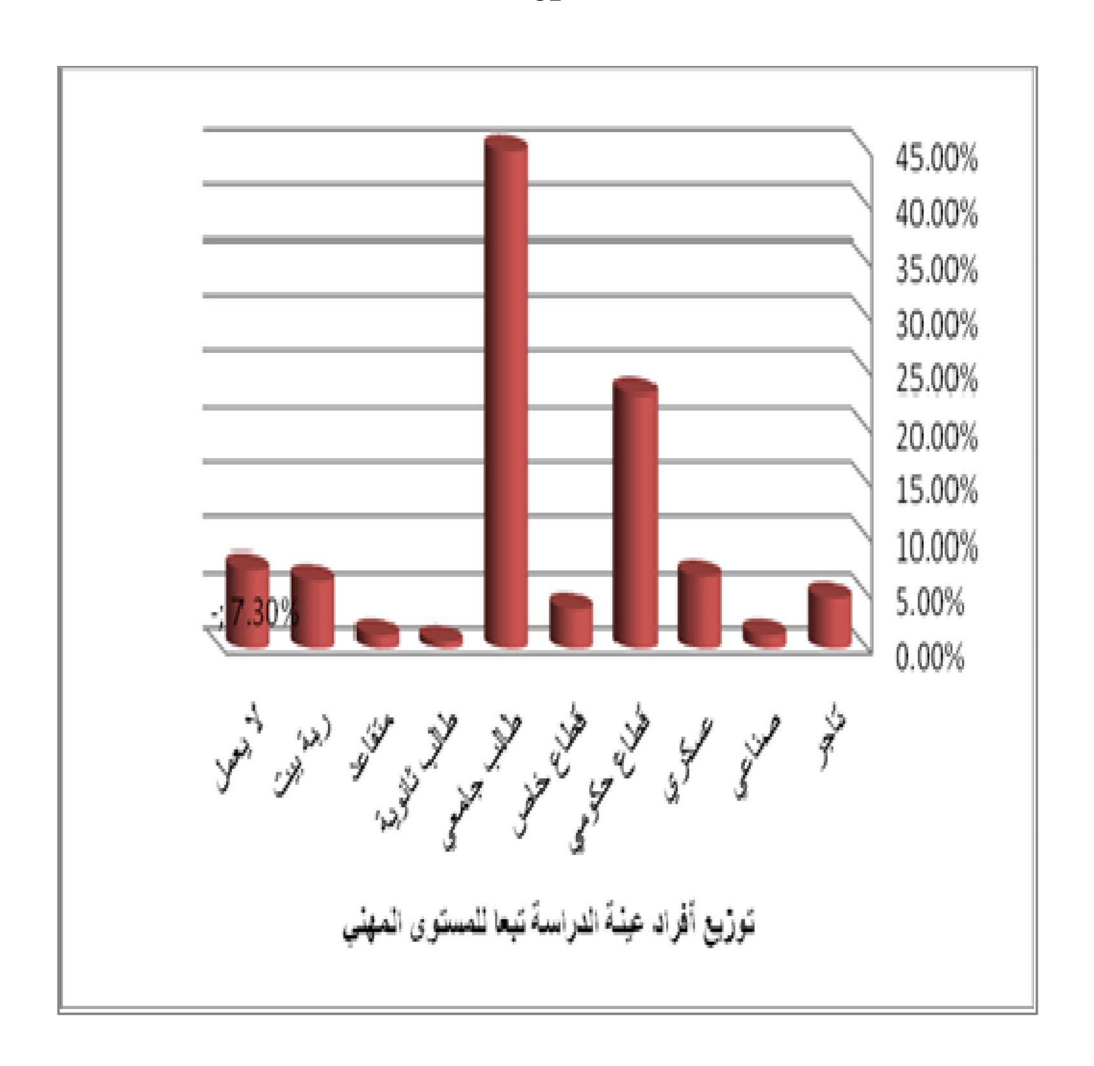


الجدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى المهني

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
المستوى المهني	مستشار	-	-
	تاجر	14	%4.7
	صناعي	4	%1.3
	عسكري	20	%6.7
	قطاع حكومي	69	%23.0
	قطاع خاص	11	%3.7
	طالب جامعي	135	%45.0
	طالب ثانوية	2	%.7
	متقاعد	4	%1.3
	ربة بيت	19	%6.3
	لا يعمل	22	%7.3
	المجموع	300	100.0

يشير الجدول رقم (5) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى المهني طالب جامعي بنسبة (45.0%)، يليه من ذوي المستوى المهني الذين يعملون في القطاع الحكومي بنسبة بلغت (23.0%)، يليه ذوي المستوى الذين لايعملون بنسبة بلغت (7.3%)، يليه من مستواهم المهني عسكري بنسبة (6.7%) ، أما فئة ربات البيوت فقد حصلت على نسبة بلغت (6.3%).، فيما حصلت نسبة ذوي مهنة تاجر بلغت (4.7%.)، أما من يعملون في القطاع الخاص فقد بلغت نسبتهم في توزيع أفراد عينة الدراسة (3.7%)، أما المتقاعد والصناعي فقد بلغت نسبتهم بالتساوي بلغت (1.3%)، أما أدنى نسبة فقد حصل عليها طالب الثانوية بنسبة بلغت (7.%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:



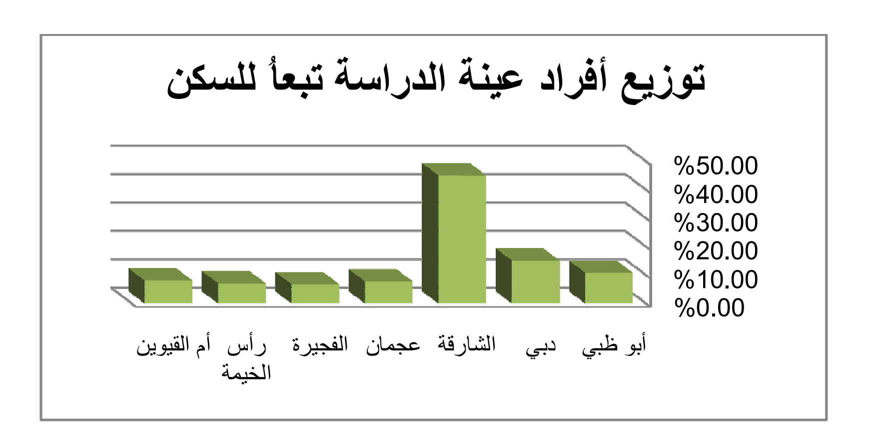
توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمستوى المهني

الجدول رقم (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السكن

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
السكن	أبو ظبي	32	%10.7
	دبي	45	%15.0
	الشارقة	135	%45.0
	عجمان	23	%7.7
	الفجيرة	20	%6.7
	رأس الخيمة	21	%7.0
	أم القيوين	24	%8.0
المجموع		300	%100.0

يشير الجدول رقم (6) أن توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السكن على المناطق الآتية: المنطقة العظمى هي (الشارقة)، بنسبة (45.0%)، تليها منطقة دبي بنسبة بلغت (15.0%)، أما منطقة أبو ظبي فقد بلغ توزيع العنية فيها (10.7%)، يليها منطقة أم القيوين بنسبة بلغت (8.0%) ، يليها منطقة عجمانبنسبة بلغت (7.7%) ، أما ممنطقة رأس الخيمة فقد بلغت (7.0%)، وأدنى توزع للعينة كان للمنطقة الفجيرة بنسبة بلغت (6.7%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

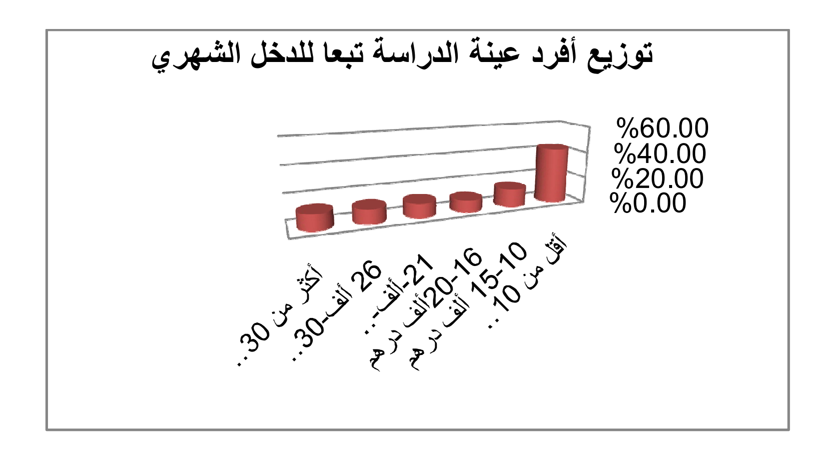


الجدول رقم (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الدخل الشهري	أقل من 10آلاف درهم	128	%42.7
	10- 15ألف درهم	42	%14.0
	16- 20ألف درهم	28	%9.3
	21ألف- 25 ألف درهم	33	%11.0
	26 ألف- 30 ألف درهم	33	%11.0
	أكثر من 30 ألف درهم	36	%12.0
	المجموع	300	%100.0

يشير الجدول رقم (7) أن توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري ، إذ حصلت الفئة ذوي الدخل أقل من 10آلاف درهم على أعلى نسبة بلغت (42.7)، تليها الفئة من ذوي الدخل 10- 15ألف درهم بنسبة لغت (14.0%)، أما من هم ضمن فئة الدخل أكثر من 30 ألف درهم فقد حصلوا على نسبة بلغت (12.0%)، وتساوت نسبة من ذوي الدخل -21ألف-25ألف درهم و26 ألف-30 ألف درهم بنسبة بلغت (11.0%)، أما أدنى نسبة كانت لذوي الدخل 16-20ألف درهم بنسبة بلغت (9.3%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:



ثالثاً: أداة الدراسة :

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة حيث أنها "الوسيلة التي تجمع بها المعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة"، وتمشياً مع ظروف هذه الدراسة وطبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وأهدافها وأسئلتها والوقت المسموح لها والإمكانيات المادية المتاحة، تم التوصل إلى أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة" ،وبعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة ، قام الباحث بتحديد المجالات الرئيسية للأداة على النحو الآتي:

- المحور الأول: دور السلطة السياسية في التنمية السياسية/ وعدد فقراته (7).

- المحور الثاني: دور المشاركة الشعبية في التنمية السياسية ، وعدد فقراته (9).

- المحور الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية ، وعدد فقراته (7).

- المحور الرابع: دور وسائل الاعلام المحلية في التنمية السياسية ، وعدد فقراته (4).

وتكونت الأداة بصورتها النهائية من (31) فقرة ، والملحق رقم (1) يوضح أداة الدراسة بصورتها النهائية.

وقد تم تدريج مستوى الاجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي وحددت في خمسة درجات على النحو الآتي : (موافق بشدة – موافق - محايد – غير موافق – غير موافق بشدة) وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (ضعيف – متوسط – قوي)، وفق المعادلة الآتية:

الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس/ عدد الفئات 5 -1 = 3/4= 1.33

وبذلك تصبح الفئات على النحو الآتي:

(1- 2.33) دور ضعيف

(2.34 – 3.67) دور متوسط,

(3.68 – 5) دور قوي.

رابعاً: صدق أداة الدراسة:

يبحث هذا النوع من الصدق في التحقق من أن المقياس أو الاستبانة التي قام الباحث بتصميمها تقيس فعلاً ما صممت لقياسها وذلك بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في المجال الذي تنتمي إليه هذه الأداة وهو ما يعرف بصدق المحكمين، حيث قامت الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال العلوم السياسية والقياس والتقويم يحيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم في الجوانب التالية:

1- وضوح الاستبانة وصلاحيتها للهدف الذي أعدت من أجله.

2- درجة مناسبة الفقرات للمجال الذي تندرج تحته.

3- سلامة العبارات من حيث الصياغة للغوية.

4- إضافة أو حذف أو تعديل الفقرات المتضمنة الأداة وفقاً لما يرونه مناسباً.

وفي ضوء ملاحظات المحكمين، قام الباحث بإجراء التعديلات وفق ملاحظات المحكمين ، وتم اعتماد الفقرة إذا كانت نسبة الاتفاق بين المحكمين لا تقل عن (80%) على صحتها ومناسبتها لهذه الدراسة وإخراجها بصورتها النهائية وتكونت من (39) فقرة .

خامساً: ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث طريقة الاختبار واعادة الاختبار Test retest ، إذ تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية، وقد تم انتقاء العينة بالطريقة الطبقية العشوائية مكونة من (50) فرد من الشعب الاماراتي من خارج عينة الدراسة ومن المجتمع نفسه، وبفارق زمني (14) يوماً بين مرتي التطبيق، وتم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات مرتي التطبيق كما استخدم طريقة الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتني إليه، والجدول (8) يبين معاملات ثبات الاستبانة على النحو الآتي:

الجدول (8)

معاملات ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون وكرونباخ ألفا

رقم المجال	المجال	معامل ارتباط بيرسون	كرونباخ ألفا
1	**المحور الأول:** دور السلطة السياسية	0.88	0.93
2	**المحور الثاني:** دور المشاركة الشعبي	0.85	0.90
3	**المحور الثالث:** دور منظمات المجتمع المدني	0.84	0.89
4	**المحور الرابع:** دور الانتماء الوطني	0.89	0.93
	الدرجة الكلية	0.96	0.95

يلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة تراوحت بين (0.84- 0.89) لمعاملات ارتباط بيرسون ، وتراوحت بين (0.90-0.93) لمعاملات كرونباخ ألفا، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات (استقرار) مقبول لأغراض الدراسة الحالية.

سادساً: المعالجة الإحصائية : بغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار صحة فرضياتها، تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون ومعادلة كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
2. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) مثل النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي،(One way ANOVA).
4. اختبار توكي للاختبارات البعدية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

أولا : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول : تم تناول نتائج هذا السؤال ضمن الإطار النظري.

نتائج السؤال الثاني: ما دور السلطة السياسية في التنمية السياسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دور السلطة السياسية في التنمية السياسية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور المتعلق بدور السلطة السياسية في التنمية السياسية

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1.	تحظى إجراءات السلطة السياسية المتعلقة بعملية التنمية السياسية بقبول شعبي.	2.21	1.32	منخفض
2.	أفضت إجراءات التنمية السياسية المتخذة من قبل النظام السياسي إلى زيادة الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية	1.27	0.58	منخفض
3.	نجح صناع القرار في دولة الإمارات العربية في الوصول إلى التنمية السياسية	1.39	0.61	منخفض
4.	هناك توافق بين آليات التنمية السياسية وأسس الإنجاز والكفاءة، دون النظر للاعتبارات القبلية	2.32	1.34	متوسط
5.	أفضى تقبل الموطنين لخطوات التنمية السياسية إلى تحقيق الانتماء الوطني	2.36	1.34	متوسط
6.	أسهمت المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المنطقة العربية في دفع مواطني دولة الإمارات العربية للمطالبة بالتنمية السياسية	2.36	1.34	متوسط
7.	تحظى إجراءات السلطة السياسية المتعلقة بعملية التنمية السياسية بقبول شعبي	2.07	1.05	منخفض
	الدرجة الكلية	1.86	0.55	منخفض

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة (4) **" هناك توافق بين آليات التنمية السياسية وأسس الإنجاز والكفاءة، دون النظر للاعتبارات القبلية "** بمتوسط حسابي بلغ (2.36) وبانحراف معياري (**1.34**) وبدور منخفض، يليه الفقرة رقم (1) **" تحظى إجراءات السلطة السياسية المتعلقة بعملية التنمية السياسية بقبول شعبي."** بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (**1.32**) وبدور منخفض. أما أقل متوسط حسابي كان للفقرة (2) **"أفضت إجراءات التنمية السياسية المتخذة من قبل النظام السياسي إلى زيادة الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية "** بمتوسط حسابي (**1.27**) وانحراف معياري (0.58) وبدور منخفض، ويشير الجدول إلى أن دور السلطة السياسية في التنمية السياسية جاء منخفض ، إذ بلغ متوسط الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (1.68) وانحراف معياري (0.55).

نتائج السؤال الثالث: ما دورالمشاركة الشعبية في التنمية السياسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دورالمشاركة الشعبية في التنمية السياسية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات المحور المتعلق بدورالمشاركة الشعبية في التنمية السياسية

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	برز دور المشاركة الشعبية واضحاً في الدعوة لإجراء التنمية السياسية	1.40	0.85	منخفض
2	وجود تأثير للعوامل الداخلية على دور المشاركة الشعبية في الدعوة إلى إجراء التنمية السياسية	1.62	1.02	منخفض
3	يعد العامل الخارجي أحد العوامل المؤثرة في تعزيز المطالب الشعبية نحو إجراء التنمية السياسية	1.77	1.122	منخفض
4	دفعت الثقافة السياسية الشعبية نحو المطالبة بإجراء التنمية السياسية	2.35	2.16	متوسط
5	ارتقت المطالب الشعبية إلى مستوى الضغوط على صناع القرار من أجل إجراء التنمية السياسية	3.44	1.22	مرتفع
6	إن حجم المشاركة السياسية الشعبية جعل النظام السياسي يتمتع بالشرعية جراء ممارساته الديمقراطية	2.13	1.43	منخفض
7	سمح مستوى وعي أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم، بالتأثير في مشاركتهم السياسية، مما جعلهم يطالبون بإجراء التنمية السياسية	1.62	1.02	منخفض
8	اشارك في الانتخابات المجلس الوطني بصورة منتظمة	1.77	1.122	منخفض
9	هل ستشارك في اتخابات المجلس الوطني القادم	2.35	2.16	متوسط
	الدرجة الكلية	2.12	0.67	منخفض

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (10) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة (5) **" ارتقت المطالب الشعبية إلى مستوى الضغوط على صناع القرار من أجل إجراء التنمية السياسية "** بمتوسط

حسابي بلغ (3.44) وبانحراف معياري (1.22) وبدور مرتفع، يليها الفقرة رقم (4) **" دفعت الثقافة السياسية الشعبية نحو المطالبة بإجراء التنمية السياسية"** بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (2.16) وبدور متوسط. أما أقل متوسط حسابي كان للفقرة (1) **" برز دور المشاركة الشعبية واضحاً في الدعوة لإجراء التنمية السياسية "** بمتوسط إجابات (1.40) وانحراف معياري (0.85) وبدور منخفض، ويشير الجدول إلى أن دور المشاركة الشعبية في التنمية السياسية جاء دور منخفض ، إذ بلغ متوسط الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (2.12) وانحراف معياري (0.67) .

نتائج السؤال الرابع: ما دورمنظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دور دورمنظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات المحور المتعلق بدورمنظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	**يعد دور منظمات المجتمع المدني مهماً في إحداث تطور نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، والذي يدفع لتبني عمليات التنمية السياسية**	**2.00**	**1.28**	**منخفض**
2	**تبني منظمات المجتمع المدني، للنهج الديمقراطي جعلها تصبح مدارس لممارسة العمل الديمقراطي بما يسهم في تبنيها لعمليات التنمية السياسية**	**3.14**	**0.90**	**متوسط**
3	**حافظت منظمات المجتمع المدني ،على المنهج الاستقلالي في أداء نشاطاتها المختلفة بما جعلها تصبح قادرة على المطالبة بالتنمية السياسية**	**3.07**	**0.92**	**متوسط**
4	**اعتراف الحكومة بوجود منظمات مجتمع مدني وتقنينها شرعياً، اسهم بجعلها تطالب بالتنمية السياسية**	**2.15**	**1.13**	**منخفض**
5	**استطاعت منظمات المجتمع المدني، من ممارسة دورها في الدفع نحو المساواة أمام القانون لجميع أفراد المجتمع، بما يجعلهم قادرين على المطالبة بالتنمية السياسية**	**2.44**	**1.32**	**متوسط**
6	**تلعب الجامعات الحكومية والخاصة دورا اساسيا في تعزيز الانتماء الوطني من خلال المناهج.**	**2.08**	**1.34**	**منخفض**
7	**الجمعيات الخيرية في الدولة تقوم بدور تعزيز الانتماء الوطني من خلال خدمتها**	**2.03**	**1.17**	**منخفض**
	الدرجة الكلية	**2.47**	**0.60**	**متوسط**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (11) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة (2) **" تبني منظمات المجتمع المدني، للنهج الديمقراطي جعلها تصبح مدارس لممارسة العمل الديمقراطي بما يسهم**

في تبنيها لعمليات التنمية السياسية " بمتوسط حسابي بلغ (3.!4) وبانحراف معياري (90.) وبدور متوسط، يليها الفقرة رقم (3) **"حافظت منظمات المجتمع المدني ،على المنهج الاستقلالي في أداء نشاطاتها المختلفة بما جعلها تصبح قادرة على المطالبة بالتنمية السياسية"** بمتوسط حسابي (3.07) وانحراف معياري (0.92) وبدور متوسط. أما أقل متوسط حسابي كان للفقرة (1) **"يعد دور منظمات المجتمع المدني مهماً في إحداث تطور نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، والذي يدفع لتبني عمليات التنمية السياسية "** بمتوسط إجابات (2.00) وانحراف معياري (1.28)وبدرو منخفض، ويشير الجدول إلى أن دور **منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية جاء متوسط،** إذ بلغ متوسط الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (2.47) وانحراف معياري (0.60) .

نتائج السؤال الخامس: ما دورالانتماء الوطني في التنمية السياسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دور الانتماء الوطني في التنمية السياسية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدارسة على فقرات المحور المتعلق بدورالانتماء الوطني في التنمية السياسية

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	تقوم العلاقة بين السلطة والمواطنين على مبدأ الثقة بما يمكنهم من تقبل وجهات النظر المتعلقة بإجراءات التنمية السياسية	3.68	0.771	مرتفع
2	في زيادة المشاركة السياسية عبر القبول بإجراءات التنمية السياسية	401	0.620	مرتفع
3	تسهم عمليات التنمية السياسية في زيادة الانتماء الوطني من أجل الرقي بالبلاد نحو الأفضل	4.20	0.330	مرتفع
4	ترسخ عمليات التنمية السياسية ثقافة المواطنة في ذهن المواطن	4.01	0.80	مرتفع
5	نجحت منظمات المجتمع المدني، بتحويل مفهوم الرعية إلى مفهوم المواطنة، بما سمح للمواطنين المطالبة بالتنمية السياسية	3.95	0.788	مرتفع
6	اشعر بانني انتمي للدولة واقوم بكل الواجبات المطلوبة مني	4.05	0.379	مرتفع
7	اومن بالصالح العام واحافظ على الممتلكات العامة	4.12	0.551	مرتفع
8	اعتقد ان الدولة تقوم بدور ريادي في تعزيز قيم المواطنة بوسائل مختلفة	4.05	0.55	مرتفع
الدرجة الكلية		3.99	0.76	مرتفع

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (12) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة (3) **" تسهم عمليات التنمية السياسية في زيادة الانتماء الوطني من أجل الرقي بالبلاد نحو الأفضل "** بمتوسط حسابي

بلغ (4.20) وبانحراف معياري (330.) وبدور مرتفع يليها الفقرة رقم (7) **" اومن بالصالح العام واحافظ على الممتلكات العامة "** بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.551) وبدور مرتفع. أما أقل متوسط حسابي كان للفقرة (1) **"تقوم العلاقة بين السلطة والمواطنين على مبدأ الثقة بما يمكنهم من تقبل وجهات النظر المتعلقة بإجراءات التنمية السياسية""** بمتوسط إجابات (3.68) وانحراف معياري (0.771) وبدرو مرتفع، ويشير الجدول إلى أن دور **الانتماء الوطني في التنمية السياسية** جاء مرتفعا، إذ بلغ متوسط الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (3.99) وانحراف معياري (0..76)

ثانيا : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

يتضمن هذا الجزء اختبار الفرضيات احصائياً:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

الفرضية العدمية الأولى (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور السلطة السياسية وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية.

الفرضية البديلة الأولى (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور السلطة السياسية وبين عمليات التنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة.

ولاختبار الفرضية تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين لسلطة السياسية وبين عمليات التنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (13)

معامل ارتباط بيرسون لدلالة العلاقة بين دور السلطة السياسية وبين عمليات التنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
دور السلطة السياسية	0.69	0.000**
التنمية السياسية		

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α=.0.05).

يشير الجدول (13) إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون بين دور السلطة السياسية والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة (0.69) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصائية بين دور السلطة السياسية والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

الفرضية العدمية الثانية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة .

الفرضية البديلة الثانية (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وللاختبار الفرضية تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية ، والجدول الآتي يوضح ذلك**:**

الجدول (14)

معامل ارتباط بيرسون لدلالة العلاقة بين دور المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
دور المشاركة السياسية	0.77	**0.000
التنمية السياسية		

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (14) إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون بين دور المشاركة السياسية والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة (0.77) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصاية بين دور المشاركة السياسية والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

الفرضية العدمية الثالثة (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية البديلة الثالثة (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور دور منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وللاختبار الفرضية تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين دور منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية ، والجدول الآتي يوضح ذلك**:**

الجدول (15)

معامل ارتباط بيرسون لدلالة العلاقة بين دور منظمات المجتمع المدني وبين التنمية السياسية

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
دور منظمات المجتمع المدني	0.84	**0.000
التنمية السياسية		

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (15) إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون بين دور منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة (0.84) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصاية بين دور منظمات المجتمع المحلي والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

الفرضية العدمية الرابعة (H0): **لا** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية البديلة الرابعة (H1): توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وللاختبار الفرضية تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية ، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (16)

معامل ارتباط بيرسون لدلالة العلاقة بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
دور الانتماء الوطني	0.75	**0.000
التنمية السياسية		

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (16) إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون بين دور الانتماء الوطني والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة (0.75) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصاية بين دور الانتماء الوطني والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً : دلالات الفروق الاحصائية

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الانتماء الوطني وبين التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تبعاُ للمتغيرات (الجنس، العمر، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، المستوى المهني، الدخل الشهري، السكن).

للإجابة عن هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة، وتم واستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة لاستخراج دلالة الفروق في دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير الجنس، والجدول الاتي يبين ذلك:

الجدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق لدور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة، تبعا لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
دور التنمية السياسية	ذكر	164	1.7473	.34311	2.27	*0.00
	أنثى	136	1.6403	.31975	2.29	

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

تشير النتائج في الجدول (17) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) على الدرجة الكلية لدور التنمية السياسية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

الجدول (18)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العمر	**بين المجموعات**	**.516**	**3**	**.172**	**1.527**	**.208**
	داخل المجموعات	**33.327**	**296**	**.113**		
	المجموع	**33.843**	**299**			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (18) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)**، إذ بلغت قيمة (ف) (1.527) وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** على الدرجة الكلية دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير العمر.

الجدول (19)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	1.026	5	.205	1.839	.105
	داخل المجموعات	32.817	294	.112		
	المجموع	33.843	299			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (19) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)**، إذ بلغت قيمة (ف) (1.839) وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** على الدرجة الكلية دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً المستوى التعليمي.

الجدول (20)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير المستوى المهني

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المستوى المهني	بين المجموعات	1.110	5	.222	1.994	.079
	داخل المجموعات	32.733	294	.111		
	المجموع	33.843	299			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (20) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)**، إذ بلغت قيمة (ف) (1.994) وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** على الدرجة الكلية دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً المستوى المهني.

الجدول (21)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير السكن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
السكن	بين المجموعات	2.241	6	.373	3.462	.003
	داخل المجموعات	31.602	293	.108		
	المجموع	33.843	299			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (21) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)**، إذ بلغت قيمة (ف) (3.462) وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** على الدرجة الكلية دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير السكن ، ولمعرفة دلالة الفروق لصالح أي من فئات السكن تم اجراء اختبار توكي للفروق البعدية، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (22)

نتائج اختبار توكي للاختبارات البعدية لاختبار الفروق البعدية في دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير الدخل الشهري

السكن	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	الفجيرة	رأس الخيمة	أم القيوين
أبو ظبي	-	1.00	0.005*	0.00*	0.09	0.09	0.08
دبي	-		0.005*	0.08	0.08	0.08	0.08
الشارقة	-	-	-	0.00*	0.07	0.07	0.06
عجمان	-	-	-	-	0.10	0.09	1.00
الفجيرة						0.09	0.09
رأس الخيمة							
أم القيوين							

*** دال احصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$).**

يلاحظ في الجدول (22) من نتائج اختبار توكي أن الفروق كانت دالة احصائي عند مستوى دلالة ($0.05\geq \alpha$)، في دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعا لمتغير مكان السكن لصالح مدينة أبو ظبي.

الجدول (23)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير الدخل الشهري

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الدخل الشهري	بين المجموعات	1.540	9	.171	1.536	.135
	داخل المجموعات	32.303	290	.111		
	المجموع	33.843	299			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (23) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)**، إذ بلغت قيمة (ف) (1.536) وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** على الدرجة الكلية دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير الدل الشهري.

الجدول (24)

تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني تبعاً لمتغير الحالة الزوجية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الحالة الزوجية	بين المجموعات	.516	3	.172	1.527	.208
	داخل المجموعات	33.327	296	.113		
	المجموع	33.843	299			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)

يشير الجدول (24) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)**، إذ بلغت قيمة (ف) (1.527) وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** على الدرجة الكلية دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الامارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير الحالة الزوجية.

الخاتمة

واجهت فكرة الانتماء الوطني بشكل عام إشكاليات وتحديات شتى، وذلك منذ أن نشأت الدول عبر مراحل التاريخ، إذ تعددت في الدول مكونات هذه الفكرة ومقارباتها، تبعاً للمدارس الفكرية التي تصدت لهذه الفكرة ومنها المدارس البرجوازية التي طرحت آراء مقابلة لآراء المدارس الراديكالية، وحفلت الجغرافيا السياسية بدورها، بالدراسات التي تناولت أشكال متعددة للدولة في التاريخ السياسي المعاصر.

لذلك فإن مفهوم التنمية رغم أن التأصيل النظري لفرضياته قد جاءت على أيدي مفكرين وباحثين غربيين ، إلا أنه مفهوم يتضاد مع مفهوم التخلف الذي أوجدته الحالة الاستعمارية التي مرت بها دول العالم الثالث التي نشأت في ظروف تاريخية لم تكن تحمل سمات التطور الطبيعي لقيام ونشأت الدول.

وقد حاولت هذه الدراسة التركيز على روافد التنمية القادرة على تطويع سياسة بناء الدولة كأداة لشجيع عمليات التنمية السياسية في الدول النامية عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة ، مع تأكيد هذه الدراسة على أن هدف التنمية السياسية يكمن في الوصول إلى مبدأ الانتماء الوطني عند الشروع بمشروعها الناهض، الذي تبرزفيه الروافد الآتية:

1. **صناع القرار السياسي:** لقد أصبح صناع القرار السياسي أحد أبرز الرموز الذين يمكن من خلالهم مأسسة (Institutionalization) السلطة وهي مرحلة أكثر تقدماً من المؤسسات (Institutions)، إذ إن المؤسسات تمثل القواعد والضوابط التي أوجدها الإنسان لتنظيم التفاعل البشري ، أما المأسسة فهي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً ، فهي اتفاق على إجراءات وقواعد سلوكية معينة (ثقافة)، تتواتر عبر الزمن حتى تكتسب صفة القواعد الضابطة، ومن ثم فإن قوة ضبطها (صانع القرار) هي التي تمنح التنظيمات حتمية واستقراراً، وهي بوصفها قواعد آمرة للأفراد فإنها تحدد ما يسمح لهم فعله وما يحظر عليهم القيام به.

   وإن ذلك لا يتم إلا عبر توظيف جميع الجهود السياسية في عمليات التنمية السياسية التي تعتمد على خطوات البناء السليم لتلك العمليات، الأمر الذي يتطلب قيام صناع القرار السياسي على إقامة وبث ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديـد مدارك المجتمع نحو النظام السياسي القائم وكيفية ممارسته للسلطـة والموقف منها.

2. **التحولات الداخلية :** تُعدّ التحولات الداخلية من الروافد المهمة التي يمكنها إعادة الشعور الجمعي لدى افراد المجتمع بالرابطة الوطنية التي فقدتها دول عربية عديدة جراء تلاقي جملة من العوامل التي لم تراع متطلبات التنمية.

وتعد وهذه الرابطة من أهم أهداف التنشئة الاجتماعية السياسية التي يسعى النظام السياسي في أي دولة إيصال الشعب إليها، كونها تمثل الشعور الذي يجمع الشعب ضمن النظامين الاجتماعي والسياسي في تلك الدولة، وأن تنظيم هذه الرابطة هو محور اهتمام قادة الرأي العام والأحزاب السياسية في سعيهم إلى تحقيق التنمية السياسية وزيادة جدوى وفاعلية النظام السياسي في: مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترض هذا النظام من أجل معالجتها، من خلال اعادة جدولة القيم والأولويات وفقاً للاطار الفكري وأيديولوجية النظام القائم، وتوسيع التعاون والنشاط عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة السياسية، عبر جدولة تلك القيم والافضليات. وقد تطلب قيام الديمقراطية في الدول وجود رأي عام مستنير ونيات صادقة، فضلاً عن توفر الشروط الآتية: وجود نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الجماهيرية وبمبادئ الديمقراطية؛ ووجود دستور ضامن للمشاركة السياسية وحام لها؛ ووجود مؤسسات مؤهلة لتنظيم المشاركة الجماهيرية وتجسديها ، بحيث تغدو أقرب ما تكون الى مدارس لتدريب الشعب على ممارسة الديمقراطية والحوار الهادئ والبناء وتقبل الرأي والرأي الاخر ؛ وإطلاق الحريات وعدم عدها منحة من السلطة وإنما هي حقوق انتزعها الشعب عبر معاناة طويلة جراء سيطرة انظمة فاسدة؛ وإعتماد الكفاءة والخبرة في إشغال المناصب الحكومية والوظائف العامة؛ وتنمية روح التسامح وتشجيعها ونبذ العنف.

ولعل الانقلاب الذي شهده العالم العربية في أعقاب ما عرف بالثورات العربية في طريقة التفكير هو نتاج تنامي ثقافة سياسية جديدة، مفادها أن مكمن الداء في تخلف عدد من الدول العربية إنما يتأتى من مشكلاته الداخلية ، وأن المسؤولية في ذلك تقع على عاتق الأنظمة القائمة التي تتحكم أو تحدد أو تعيق مسارات التطور والتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيه ، وأن العجز عن مواجهة التحديات الخارجية إنما يصدر عن واقع عدم قدرته على مواجهة تحدياته الداخلية في هذه الظروف .

3 . **الجهود الذاتية في تنمية الوعي السياسي :** يأتي تأكيد الفكر السياسي الإنساني على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية، وذلك عندما ما ربط جميع الفلاسفة والمفكرين ابتداءً من العصر الإغريقي، مصطلح الفضيلة المدنية مع القيم الديمقراطية، وأشاروا إلى أن أول حالات الوعي السياسي تظهر نتيجة الحاجة الإنسانية إلى الاجتماع وتكوين السلطة عندما يضطر

الإنسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية لها إطار سلطوي عبّر عنه بالقبيلة والقرية والمدينة والدولة. وهذا ما ذهب إليه مفكروا العقد الاجتماعي أمثال هوبز وروسو ولوك وغيرهم عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل ضمان الغذاء والأمن. وعدّوه بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الأفراد والمعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه .

وتتسم ملامح ضعف الوعي السياسي في أزمة الهوية عندما تغيب الجهود الذاتية في تنمية هذا الوعي لدى أفراد المجتمع وبقاء حالة الجهل عن هوية نظامهم وطبيعته، فهل هو نظام قبلي أم ديني أم علماني، أم غير ذلك، الأمر الذي يجعل الصورة غير واضحة ومشوشة لدى الأفراد مما يجعلهم غير قادرين على تحديد حقوقهم وكيفية التعامل مع المواقف والاختلافات السياسية. وتعد أزمة الاندماج الاجتماعي ثاني هذه الملامح نتيجة التخلف الذي يعاني منه المجتمع لاسيما على الصعد الاجتماعية والاقتصادية وهي آثار متراكمة عبر عقود طويلة من القهر والحرمان جعلت الأفراد يلتفون حول تقسيماتهم الطائفية والعشائرية أو القومية، وبالتالي أصبح الوعي السياسي مغيب عن المجتمع وحل محله التعصب والانحياز غير الواعي .

لذلك أصبحت عملية التعليم السياسي جزءاً من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية التي يسعى الفرد إلى اكتسابها عن طريق جهوده الذاتية ، باعتباره عضواً في المجتمع، وهذا ما تحرص عليه النظم السياسية المتقدمة، أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها. فالوعي السياسي ما هو إلا جزء من الثقافة العامة التي تسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة. والوعي السياسي هو الذي يمكن المواطن من أن يؤدي دوره السياسي بدراية وعلم ويخلق الكفاية والمسؤولية، حيث يشمل الوعي السياسي معارف ومفاهيم وقناعات وتوجهات سياسية تتناسب اتساعاً وعمقاً مع إعداد واستعداد المواطن للتعرف على دوره في المشاركة السياسية التي هي جزء من عمليات التنمية.

ووفق ما تقدم فقد تمكنت الدراسة من الأجابة على الأسئلة الواردة فيها ووفق الآتي :

أ. اشتملت محتويات الإطار النظري الإجابة اللازمة عن السؤال الأول المتعلق بمفهوم التنمية السياسية ومراحلها.

ب. تمكنت هذه الدراسة من الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بدور السلطة السياسية في التنمية السياسية حينما جاء تحليل اجابات عينة الدراسة على مفردات هذا السؤال في استمارة

الاستبيان (ملحق رقم 1) المعدة لهذا الغرض. فكان أعلى متوســط حسابي للفقرة المتعلقـــة بوجود توافق بين آليات التنمية السياسية وأسس الانجاز والكفاءة دون النظـــر للاعتبـــارات القبليـة بلــغ (2.36) وبانحراف معياري بلغ (1.34)، فيما حظيت اجراءات السلطة السياسية المتعلقة بالتنمية السياسية بقبول شعبي بمتوسط حسابي بلغ (2.21) وانحراف معياري بلغ (1.32)، الأمر الذي اعطى دلالة بكون اجراءات التنمية السياسية المتخذة من قبل النظام السياسي قد أفضت إلى زيادة الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة وبمتوسط حسابي قدره (1.27) وانحراف معياري بلغ (0.58).

ج. تطرقت الدراسة في الإجابة عن بالسؤال الثالث المتعلق بدور المشاركة السياسية في التنمية من خلال حصول الفقرة المتعلقة بارتفاع المطالب الشعبية إلى مستوى الضغوط على صناع القرار من أجل اجراء التنمية السياسية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وبانحراف معياري بلغ (1.22).

د. أبرزت الدراسة في الاجابة عن السؤال الرابع المتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية الفقرة المتعلقة بتبني منظمات المجتمع المدني للنهج الديمقراطي والذي جعلها تصبح مدارس لممارسة العمل الديمقراطي بما يسهم في تبنيها لعمليات التنمية السياسية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وبانحراف معياري بلغ (0.90) .

هـ. أجابت الدراسة عن السؤال الخامس المتعلق بأن عمليات التنمية السياسية تسهم في زيادة الانتماء الوطني من أجل الرقي بالبلاد نحو الأفضل، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة عن هذا السؤال (4.20) وبانحراف معياري بلغ (0.330).

الاستنتاجات

من خلال ما جاء في نتائج الدراسة يمكن الوقوف عند الاستنتاجات الآتية :

1. هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى (α≤0.05)، ضمن معامل ارتباط بيرسون بين دور السلطة السياسية والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة والذي بلغ (0.69) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصائية بين دور السلطة السياسية والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى (α≤0.05)، ضمن معامل ارتباط بيرسون بين دور المشاركة السياسية والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة الذي بلغ (0.77) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصائية بين دور المشاركة السياسية والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ضمن معامل ارتباط بيرسون بين دور منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة الذي بلغ (0.84) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد فروق ذات دلالة احصاية بين دور منظمات المجتمع المحلي والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. هناك علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ضمن معامل ارتباط بيرسون بين دور الانتماء الوطني والتنمية السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة الذي بلغ (0.75) وهي قيمة ارتباط موجبة مرتفعة، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة احصاية بين دور الانتماء الوطني والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

التوصيات

ومن خلال ما جاء بالاستنتاجات فإن الدراسة توصي بالآتي:-

1. **التأكيد على اعتماد الشفافية بالفعاليات الحكومية** والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع الإماراتي ، من خلال المصارحة والمكاشفة الانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وذلك وفق منهج الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات البرلمانية، التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم، وهي بحد ذاتها من أهم الممارسات الديمقراطية.

2. **مراعاة التنسيق والاتصال الدائم بين أفراد المجتمع الإماراتي وأجهزة الدولة** والاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيري كوسائل الإعلام والهيئات التشريعية ، ووسائل التعبير الجماهيرية كالتجمعات وغيرها من المظاهر المعلنة، التي لا تحمل مضامين عنف.

3 . **إنشاء مراكز متخصصة مستقلة ومحايدة لقياس الراي العام** يعين الجهات المختصة في دولة الإمارات العربية على اتخاذ قراراتها وتنفيذها بأسلوب علمي ومهني نابع عن قناعة المجتمع.

3. **نشر الوعي بالحقوق والحريات العامة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،** والنظر إليها على أنها من القضايا الأساسية لحماية الحريات وحقوق الإنسان، ومنها حريات التعبير والصحافة والإعلام والتجمع .

4. تأكيد مبدأ فصل السلطات وعدم السماح بسيطرة أي من السلطات أو فرض نفوذها على السلطات الأخرى، والتأكيد على استقلالية القضاء، وضرورة تطوير أدائه ومؤسساته.

5. احتضان مؤسسات المجتمع المدنيلتكون ذراعاً مساعدً للدولة والأخذ بيدها ودعمها مادياً وفنّياً وتوفير الحماية القانونية لها وتشجيعها بمختلف الوسائل .

6. وضع مناهج علمية لتدريس مادة الثقافة السياسية لطلبة الجامعات والمعاهد والثانويات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يكفل تعزيز هذا الحقل في الأوساط الطلابية والشبابية، والنظر إلى هذه الشريحة باعتبارهم قادة المستقبل.

7. إجراء مراجعات دورية لمواد الدستور وفقراته من أجل معالجة التداخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

المراجع

المعاجم والقواميس

- الفيروز ابادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(1988). **القاموس المحيط**، ، القاهرة ، دار المحيط، ص1727.
- **المعجم الوسيط** (2004) ، القاهرة، مجمع اللغة العربية ، دار الشروق الدولية.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (1987) . **لسان العرب**، ج15،القاهرة ، المطبعة الميرية .

الكتب العربية

- إبراهيم ، محمود أبوزيد (1986). **المضمون الاجتماعي للمناهج**، مؤسسة الخليج العربي.
- ابراهيم، حسين توفيق(2007)، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث.
- الأسود، صادق (1990). **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده** ، بغداد ، وزارة التعليم العالي.
- بدوي، ثروت(1965). **النظم السياسية**، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية .
- البدوي، ثريا أحمد (2009)، **الفضائيات الإماراتية والهوية الوطنية للشباب الجامعي الإماراتي تعزيز أم تهديد؟**، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.
- الجابري، محمد عابد (2011). **الهوية.. العولمة.. المصالح القومية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حامد، عبد الله صالح (2014). الهوية الوطنية ماض عريق حاضر زاخر مستقبل مشرق، في : حميد، سالم (تقديم) ، **البيت متوحد** ، دبي، مركز المزماة للدراسات والبحوث .
- حسنين ، أحمد جابر (2013). **الطابور الخامس اسلوب القيادة الإدارية بالتجسس وأسس القضاء عليه**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- حسين، عدنان السيد (2013). **المواطنة، أسسها وأبعادها**، بيروت ، منشورات الجامعة اللبنانية.
- الحمد ، تركي (2003). **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي.
- الحمد، تركي (2014). **الثقافة العربية أمام تحديات التغيير**، أبو ظبي، دار مدارك للنشر.

- الدعجة ، هايل ودعان (2005) . **التحول الديمقراطي في الأردن 1989 – 1997** ، عمان ، مطابع وزارة الأوقاف .
- سارتر، جان بول (1964). **الماركسية والوجودية**، بيروت، ترجمة جورج طرابيشي ، دار اليقظة العربية.
- السيد عليوة وعبد الكريم درويش(د. ت). **دراسات في السياسة العامة وصنع القرار**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب.
- شافعي ، محمد زكي (1967). **التنمية الإقتصادية** ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية.
- شطناوي، فيصل(2004). **النّظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان، د.ن .
- الشميري، سمير عبد الرحمن(2001)، **المواطنة المتساوية (اليمن نموذجاً)**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عارف ، نصر محمد (2006) **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة : التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق**، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- العامر، عثمان بن صالح (2011). **مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء**، الرياض، مركز آفاق للدراسات والبحوث.
- عبد الرحمن ، حمدي (2001). توطئة الترجمة العربية، في : هيجوت، ريتشارد. **نظرية التنمية السياسية**، عمان، مطبعة الجامعة الأردنية.
- عبد الرحمن ، حمدي (2010) . أهم المصطلحات والمفاهيم ، في : هيجوت ، ريتشارد ، **نظرية التنمية السياسية** ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، مطبعة الجامعة الأردنية عمان ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد.
- عبد الله ، ثناء فؤاد (1997). **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الله ، عبد الخالق (2004). عولمة السياسة والعولمة السياسية، في : ثابت، أحمد وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- العناني، ختام ومحمد عصام طربية (2007). **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- غيث ، محمد عاطف (2005) **. قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية.

- ليلة، محمّد كامل (1969). **الأنظِمة السياسية (الدّولة والحكومة)**، بيروت، دار النهضة العربيّة .
- محفوظ، محمد (2004). **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك**، بيروت، المركز الثقافي العربي .
- معوض ، جلال عبد (1983) . **أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث**، في : علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المنوفي، كمال (1980). **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**، بيروت، دار ابن خلدون.
- المنوفي، كمال(1987) . **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- النقبي، علي خلفان ، والمعمري ، سيف بن ناصر (2011)، **المواطنة كما يراها معلمو الدراسات الإجتماعية و العلوم في سلطنة عمان و دولة الإمارات العربية المتحدة**، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.
- هدبرد ، غوران (1991). **الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية**، بغداد ، ترجمة محمد ناجي الجوهري، دار الشؤون الثقافية للطباعة والنشر .
- هنتنغتون، صموئيل (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، بيروت، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي.
- هنتنغتون، صموئيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** - مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف .
- هيجوت، ريتشارد (2001). **نظرية التنمية السياسية**، عمان، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ،مطبعة الجامعة الأردنية.
- ولد أباه ، السيد (2004). **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية** - بيروت، الدار العربية للعلوم.

الدوريات

- أحمد، عبد الجبار (2006) . النيابية البرلمانية (المفهوم واستحقاقات المستقبل العراقي)، بغداد ، حلقة نقاشية: **مجلة مدارك**، العدد4، ص (131)، مركز مدارك للبحوث والدراسات.
- برنيري، ماريا لويزا . المدينة الفاضلة عبر التاريخ ، الكويت، ترجمة عطيات أبو السعود، مراجعة عبد الغفار مكاوي، **عالم المعرفة** ، العدد (225) ، (1997)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- البغدادي، ، عبد السلام إبراهيم(1993)." الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا"، **سلسلة اطورحات الدكتوراه**، عدد(23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس، ص(272).
- البيج ، حسين علوان (2000) . الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، أيار ، ص (171).
- جزولي ، احمد . دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسياً... مطافات التحول وحقيقة الرهان، في: الكواري ، علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد(19)، آيار (2000)، ص(182)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحديثي، مها عبد اللطيف (1998) . معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد(4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص184.
- الحمد ، جواد. إرادة الشعوب العربية بين الاختيار الحر والوصاية، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة (10) ، العدد (58)، شتاء (2012)، ص (7)، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الخطيب عمر إبراهيم. " التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي" بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(40)، حزيران(1982)، ص(18)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خليفة، علي. المواطنية مسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان (39-40)، صيف خريف (2013) ، ص (11) ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- رعد عبود بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، **سلسلة كتب المستقبل العربي** العدد(41)،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، تموز 2007،ص 208.

- سالم، صلاح. الوعي العربي بين الإصلاح الديني والتنوير العقلي، القاهرة، **دورية شؤون عربية**، العدد (164)، شتاء (2015)، ص 175، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- طارق، حسن. الدولة الوطنية بعد الثورات العربية جدل الأيديولوجيا والهوية، بيروت، **مجلة الديمقراطيـة**، العـدد(56)، أكتـوبر، (2014)، ص (104). مؤسسـة الإهـرام للدراسـات الاستراتيجية والسياسية.
- عبد الرزاق ، خيري (2005) . الرأي العـام والمشـاركة السياسية ودورهمـا فـي تعزيـز الديمقراطية،بغداد ، **مجلة دراسات عراقيـة**، العدد(1)، ذي الحجـة (2005) ، ص(76) ، مركز العراق للبحوث وللدراسات الإستراتيجية.
- غليون ، برهان (2007) . الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة ، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، ط2 ، بيروت ، **سلسلة كتب المستقبل العربي** ، العدد(41)، ص 246 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- محمد ، وليد سالم. الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والأليات، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان(41-42)، شتاء – ربيع (2014)، ص(121)، الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- معوض، جلال عبد الله ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، 1983، ص 64.

- نجـار، أحمـد منيـر . دور الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي تنميـة الـدول العربيـة .. الواقـع والتحديات ، الكويت، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 42، العدد 4 ، يوليو 2014 ، ص 57 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- الندوي، محسن . مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودورها في تحصين كرامة الإنسان، **الحوار المتمدن**، العدد **(**2597)، (2009).

- نوير، عبد السلام علي . الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، الكويت ، **مجلة عالم الفكر**، العدد (1)، المجلد40، يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول2011)، ص23 – 26، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الدراسات الجامعية

- الحوسني، خالد (2013)، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة: جمعيات النفع العام دراسة حالة**، عمان ، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- الخلايلة، هشام سلمان(2013). **أثر الإصلاح السياسي في عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (2001 – 2012)**، عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .
- علوان، حسين (1996) . **مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية**، بغداد أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- مها عبد اللطيف(1994).مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- مصطفى كامل السيد (1993). **التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة القاهرة.

التقارير والمؤتمرات

- فرجاني ، نادر (2004). **خلق فرص للأجيال القادمة** ، في : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعالم ، نيويورك.
- موسى ، ريم محمد (2012) . **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي** ، جرش ، ورقة مقدمة في مؤتمر جامعة فيلادليفيا السابع عشر المنعقد تحت عنوان ثقافة التغيير في مدينة جرش الأردنية للفترة (6 – 8) تشرين الثاني ، ص (2).

الصحف

- الحطامي، عبد الرحمن محمد أحمد . ماذا يعني الانتماء للوطن، **صحيفة القدس العربي**، السنة 25 ، العدد 6571 في 23 /10/ 2013.
- صلح، رغيد . قلق على مستقبل الديمقراطية، **صحيفة الخليج الإماراتية** ، **2015/10/9.**

- عبيد، هناء. الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث11 سبتمبر، **جريدة الأهرام المصرية**، العدد 43958 في 2007/4/14.
- مصطفى، هالة . التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي"، **جريدة الأهرام المصرية** ، في 16 أيار 2010.

المواقع الإلكترونية

- جلولي ، بوجليطة سمية (2012). **التحول الديمقراطي مفاهيم ومقاربات** ، الجزائر ، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية، الموقع الإلكتروني : http://regionalstudies.arabepro.com/t21-topic .
- سالم ، بول . الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، 15 نوفمبر/تشرين الثاني2011، الموقع الإلكتروني: http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=45980
- النقيعي، فارس (2010). **الالتزام التنظيمي**، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، الموقع الإلكتروني : http://www.hrdiscussion.com/hr17029.html

المراجع الأجنبية

- Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell Jr. (1966) .**Comparative Politics: A Developmental Approach,** Boston Little, Brown Company.
- Berman, B.J.(1978). Letter to the Editor, **American Political Science Review,** 72 (2) : 208.
- Black, C.E. (1967). **The Dynamics of Modernization,** Harper Row, New York, P: 7.
- Chilton, Stephen. Defining Political Culture, The Western Political Quarterly, Vol. 41, No. 3. (Sep., 1988), pp. 419-445
- Huntington Samaual, P. and John M.. Nelson (1976) **. No easy, politic participation in developing countries ,** Harvard , university press , U.S.A.
- Hyman, Herbert (1959). **A Study in the Psychology Behavior**, Glencoe: The Free Press.
- Kim, Sungmoon. Confucian Citizenship? Against Two Greek Models, **Journal Chinese Philosophy**, 37:3, September 2010, P: 438.
- Lucian, Pye, W. (1972). **Aspects of Political Development**, Amerined,.
- **Oxford Dictionary** (2008). **Learner's Pocket, Fourth edition** p: 487.

- Ray, S. (2012). **Impact of FDI an Economic Growth on India an Integration analysis,** University of Calcutta.
- Richter & waters (1991). **Attachment and socialization: The positive side of social influence**. In Lewis, m, & (EDS) social influences and socialization in infancy. (pp.185-214)NY: plenum press.

الملاحق

ملحق رقم 1

استمارة استبيان

تهدف هذه الاستمارة إلى إجراء دراسة استطلاعية من أجل التعرف على أثر التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2002-2015) ، لغرض الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل صناع القرار في دولة الإمارات العربية، بعد أن يتم توظيف تلك النتائج في إطار دراسة الباحث المقدمة استكمالاً لمتطلبات رسالة الماجستير في العلوم السياسية في الجامعة الأردنية .

نشكر تعاونكم معنا في تسهيل عملية جمع المعلومات ، مع الثناء والتقدير لجهودكم التي تصب في خدمة التجربة الوطنية الرائدة لدولتنا بما يجعلها إنموذجاً يحتذى بها من قبل الأشقاء في الدول العربية عامة، والخليجية خاصة ..

مع فائق التقدير.

الجزء الأول

الخصائص الديمغرافية للعينة

يتم التأشير في المربع المناسب بعلامة ×

الجنس	
ذكر	
انثى	

العمر	
18 سنة – 24 سنة	
25 سنة – 30 سنة	
31 سنة – 34 سنة	
35 سنة – 40 سنة	
41 سنة – 45 سنة	
فوق 46 سنة	

السكن	
أبو ظبي	
دبي	
الشارقة	
عجمان	
الفجيرة	
رأس الخيمة	
ام القيوين	

المستوى التعليمي	
دون الثانوية العامة	
الثانوية العامة	
دبلوم	
بكالوريوس	
دبلوم عالي	
ماجستير	
دكتوراه	

المستوى المهني	
مستثمر	
تاجر	
صناعي	
عسكري	
قطاع حكومي	
قطاع خاص	
طالب جامعي	
طالب ثانوية	
متقاعد	
ربة بيت	
لا يعمل	

الدخل الشهري	
أقل من 10 آلاف درهم	
10 الاف - 15 ألف درهم	
16 آلف – 20 ألف درهم	
21 ألف – 25 ألف درهم	
26 ألف – 30 ألف درهم	
أكثر من 30 ألف درهم	

الحالة الزوجية	
اعزب	
متزوج	
مطلق	
ارملة	

الجزء الثاني

يتم التأشير في المربع المناسب بعلامة ×

المحور الأول : دور السلطة السياسية في التنمية السياسية						
الرقم	الدوافع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحظى إجراءات السلطة السياسية المتعلقة بعملية التنمية السياسية بقبول شعبي					
2	أفضت إجراءات التنمية السياسية المتخذة من قبل النظام السياسي إلى زيادة الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية					
3	نجح صناع القرار في دولة الإمارات العربية في الوصول إلى التنمية السياسية					
4	هناك توافق بين آليات التنمية السياسية وأسس الإنجاز والكفاءة، دون النظر للاعتبارات القبلية					
5	أفضى تقبل الموطنين لخطوات التنمية السياسية إلى تحقيق الانتماء الوطني					
6	أسهمت المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المنطقة العربية في دفع مواطني دولة الإمارات العربية للمطالبة بالتنمية السياسية					
7	تحظى إجراءات السلطة السياسية المتعلقة بعملية التنمية السياسية بقبول شعبي					

المحور الثاني : دور المشاركة الشعبية في التنمية السياسية						
الرقم	الدوافع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	برز دور المشاركة الشعبية واضحاً في الدعوة لإجراء التنمية السياسية					
2	وجود تأثير للعوامل الداخلية على دور المشاركة الشعبية في الدعوة إلى إجراء التنمية السياسية					
3	يعد العامل الخارجي أحد العوامل المؤثرة في تعزيز المطالب الشعبية نحو إجراء التنمية السياسية					
4	دفعت الثقافة السياسية الشعبية نحو المطالبة بإجراء التنمية السياسية					
5	ارتقت المطالب الشعبية إلى مستوى الضغوط على صناع القرار من أجل إجراء التنمية السياسية					
6	إن حجم المشاركة السياسية الشعبية جعل النظام السياسي يتمتع بالشرعية جراء ممارساته الديمقراطية					
7	سمح مستوى وعي أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم، بالتأثير في مشاركتهم السياسية، مما جعلهم يطالبون بإجراء التنمية السياسية					
8	اشارك في الانتخابات المجلس الوطني بصورة منتظمة					
9	هل ستشارك في اتخابات المجلس الوطني القادم					

المحور الثالث : دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية						
الرقم	الدوافع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعد دور منظمات المجتمع المدني مهماً في إحداث تطور نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، والذي يدفع لتبني عمليات التنمية السياسية					
2	تبني منظمات المجتمع المدني، للنهج الديمقراطي جعلها تصبح مدارس لممارسة العمل الديمقراطي بما يسهم في تبنيها لعمليات التنمية السياسية					
3	حافظت منظمات المجتمع المدني ،على المنهج الاستقلالي في أداء نشاطاتها المختلفة بما جعلها تصبح قادرة على المطالبة بالتنمية السياسية					
4	اعتراف الحكومة بوجود منظمات مجتمع مدني وتقنينها شرعياً، اسهم بجعلها تطالب بالتنمية السياسية					
5	استطاعت منظمات المجتمع المدني، من ممارسة دورها في الدفع نحو المساواة أمام القانون لجميع أفراد المجتمع، بما يجعلهم قادرين على المطالبة بالتنمية السياسية					
6	تلعب الجامعات الحكومية والخاصة دورا اساسيا في تعزيز الانتماء الوطني من خلال المناهج.					
7	الجمعيات الخيرية في الدولة تقوم بدور تعزيز الانتماء الوطني من خلال خدمتها					

المحور الرابع : دور الانتماء الوطني في التنمية السياسية						
الرقم	الدوافع	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم العلاقة بين السلطة والمواطنين على مبدأ الثقة بما يمكنهم من تقبل وجهات النظر المتعلقة بإجراءات التنمية السياسية					
2	في زيادة المشاركة السياسية عبر القبول بإجراءات التنمية السياسية					
3	تسهم عمليات التنمية السياسية في زيادة الانتماء الوطني من أجل الرقي بالبلاد نحو الأفضل					
4	ترسخ عمليات التنمية السياسية ثقافة المواطنة في ذهن المواطن					
5	نجحت منظمات المجتمع المدني، بتحويل مفهوم الرعية إلى مفهوم المواطنة، بما سمح للمواطنين المطالبة بالتنمية السياسية					
6	اشعر بانني انتمي للدولة واقوم بكل الواجبات المطلوبة مني					
7	اومن بالصالح العام واحافظ على الممتلكات العامة					
8	اعتقد ان الدولة تقوم بدور ريادي في تعزيز قيم المواطنة بوسائل مختلفة					

The Impact of Political Development in the Sense of National Belonging in the United Arab Emirates (2002- 2015)

By
Jamal Mohammed Sultan Al Ketbi

Supervisor
Prof. Dr. Amin Awad Almhakbh

Abstract

This study aimed to identify the concept of political development, the study stages, and stand at the role of political power in the political development, and define the concept of national identity and its role in political development, and to identify the role of political participation in the political development, and the statement of the role of civil society organizations in the political development.
The problem lies in the study to answer the main question of how the impact of political development processes in the sense of national belonging in the United Arab Emirates states, during the period between 2002-2015.
The study was a descriptive analytical method, and the method of field study, descriptive and analytical approach is a form of scientific analysis and interpretation regulator to describe the phenomenon or a specific problem and photographed quantified by collecting data and information codified phenomenon or problem and classified, analyzed and subjected to minute, and the study population of UAE nationals to study United Arab on a sample of (300) citizen were selected stratified random way, surveyed their views via the form it has been analyzed in order to reach results in this study.
The researcher obtained a major result indicate a correlation is positive and statistically significant at the level of ($\alpha \leq 0.05$), within the Pearson correlation coefficient between the political development of all political power and political participation, civil society organizations and national belonging in the United Arab Emirates.
The study is definitely recommended to adopt the transparency of permanent coordination and taking into account the ,government events and the ,between the members of the UAE community and state agencies establishment of an independent and impartial specialized centers to ,economic ,political ,raise awareness of their civil ,gauge public opinion .eedomsfr social and public